المنح الإلهية

شرح العقيدة الطحاوية

للإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي

توفي سنة ٣٢١ هـ

تأليف

نضال بن إبراهيم آله رشي




المنح الإلهية
شرح العقيدة الطحاوية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

عنوان الكتاب	المنح الإلهية شرح العقيدة الطحاوية
سنة الإصدار	١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م
تأليف	نضال بن إبراهيم آله رشي
عدد الصفحات	١٤٤ صفحة
قياس الكتاب	١٧ × ٢٤ سم

الطبعة الأولى
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

تصميم الغلاف
Obada Design
OBADADES.COM
+905530792792



المنح الإلهية

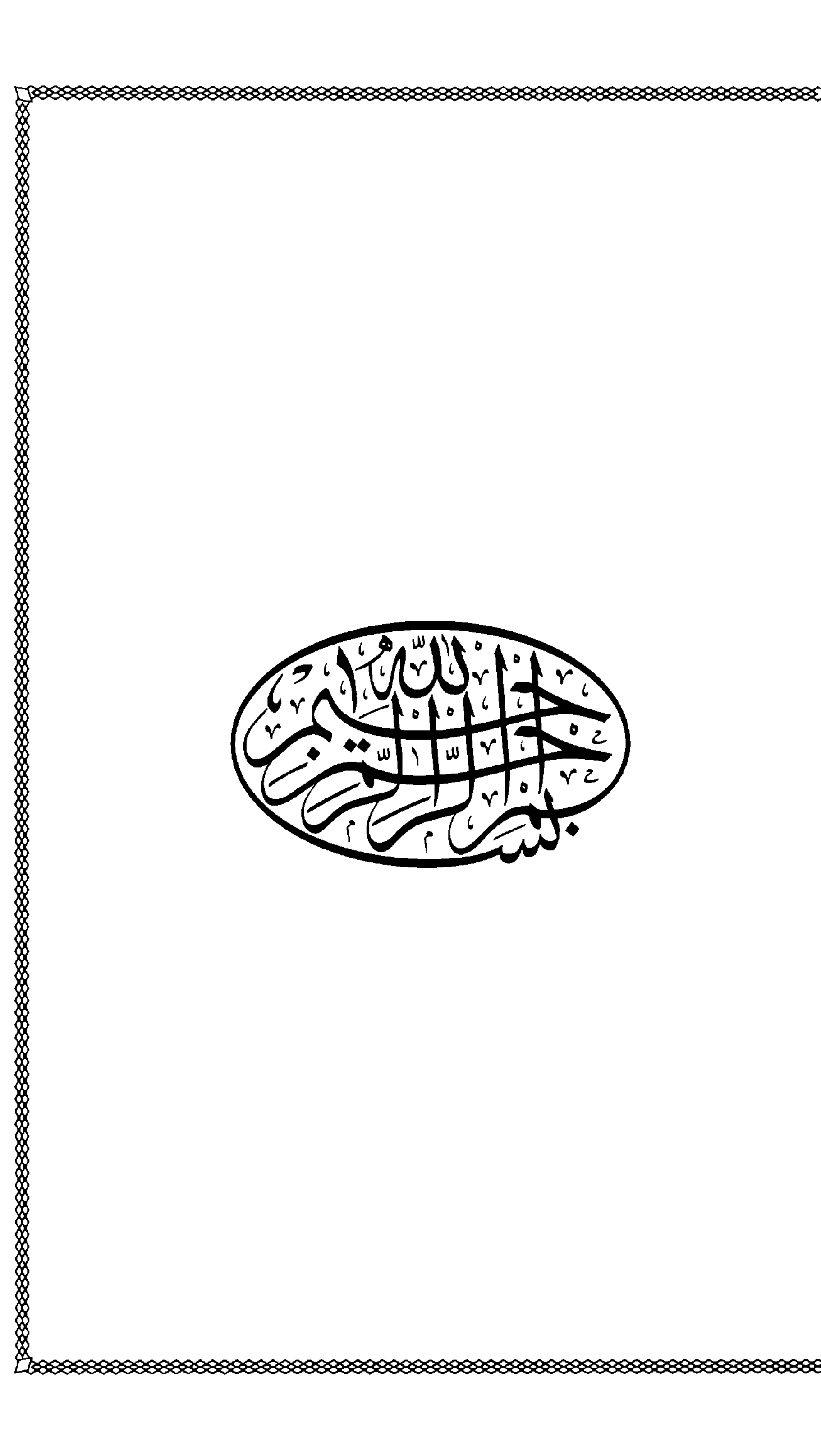
شرح العقيدة الطحاوية

للإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي
توفي سنة ٣٢١ هـ

تأليف

نضال بن إبراهيم آله رشي




بسم الله الرحمن الرحيم

تَرْجَمَةُ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ

هُوَ الْإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الْفَقِيهُ، الْحَافِظُ الْكَبِيْرُ، مُحَدِّثُ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَفَقِيْهُهَا، أَبُو جَعْفَرٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلاَمَةَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ، الأَزْدِيُّ، الحَجْرِيُّ، المِصْرِيُّ، الطَّحَاوِيُّ، الحَنَفِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْفَائِقَةِ، وَالْكُتُبِ الرَّائِقَةِ.

وِلَادَتُهُ:

وُلِدَ سَنَةَ: (٢٣٩) فِي قَرْيَةِ: «طَحَا» مِنْ أَعْمَالِ مِصْرَ، قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: «وُلِدْتُ سَنَةَ تَسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ».

والأَزْدِيُّ: نِسْبَة إِلَىٰ: «أَزْد الْحَجْرِ» كما ذكر ذَلِك السَّمْعَانِيّ، والحَجْرِيُّ: بِفَتْحِ الْحَاء الْمُهْملَة وَسُكُون الْجِيم في آخِرِهِ، نِسْبَةٌ إِلَىٰ: «حَجْرِ الْأَزْدِ»، والطَّحَاوِيُّ نِسْبَةٌ إِلَىٰ: «طَحَا» قَرْيَةٌ فِي صَعِيدِ مِصْرَ.

كَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ إِمَامًا، ثِقَةً، ثَبْتًا، فَقِيهًا، نَبِيلًا، قَالَ ابْنُ يُونُسَ: «كَانَ الطَّحَاوِيُّ ثِقَةً، ثَبْتًا، فَقِيهًا، عَارِفًا، لَمْ يُخْلِّفْ مِثْلَهُ»، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «كَانَ الطَّحَاوِيّ كُوفِيَّ الْمَذْهَب، وَكَانَ عَالِمًا بِجَمِيعِ مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ»، وَقَالَ الْإِمَامُ السَّمْعَانِيُّ: «كَانَ إِمَامًا، ثِقَةً، ثَبْتًا، فَقِيهًا، عَالِمًا، لَمْ يُخَلِّفْ مِثْلَهُ».

شُيُوخُهُ:

سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ، وَعَبْدِ الغَنِيّ بن رِفَاعَةَ، وَهَارُوْن بن سَعِيْدٍ الأَيْلِيِّ، وَيُوْنُسَ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَىٰ، وَبَحْرِ بْنِ نَصْرٍ الخَوْلاَنِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ الحَكَمِ، وَعِيْسَىٰ بْنِ مَثْرُودٍ، وَإِبْرَاهِيْمَ بْنِ مُنْقِذٍ، وَالرَّبِيْعِ بْنِ سُلَيْمَانَ المُرَادِيِّ، وَخَالِهِ أَبِي إِبْرَاهِيْم المُزَنِيِّ، وَبَكَّارِ بْنِ قُتَيْبَةَ، وَمِقْدَامِ بْنِ دَاوُدَ

الرُّعَيْنِيّ، وَأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ البَرْقِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَقِيْل الفِرْيَابِيِّ، وَيَزِيْدَ بْنِ سِنَان البَصْرِيِّ، وَطَبَقَتِهِمْ.

وَبَرَزَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي عِلْمِ الحَدِيْثِ، وَفِي الفِقْهِ، وانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيْفَةَ بِمِصْرَ، وَتفقَّه بِالقَاضِي أَحْمَدَ بن أَبِي عِمْرَانَ الحَنَفِيّ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ.

وَكَانَ شَافِعِيّاً يَقْرَأُ عَلَىٰ خَالِهِ المُزَنِيّ، وَرَوَىٰ عَنْهُ: «مُسْنَدَ الشَّافِعِيِّ»، فَقَالَ لَهُ المُزَنِيُّ يَوْمًا: «وَاللهِ لاَ جَاءَ مِنْكَ شَيْء»، فَغَضِبَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ ذَلِكَ وَانْتَقَلَ إِلىٰ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ، فَلَمَّا صَنّف مُخْتَصَره، قَالَ: «رَحِمَ اللهُ أَبَا إِبْرَاهِيْم لَوْ كَانَ حَيّاً لكفَّرَ عَنْ يمِينه»، وَارْتَحَلَ إِلىٰ الشَّام فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ، فَلَقِيَ قَاضِيَ الْقُضَاةِ أَبَا خَازِمٍ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَتفقَّه عَلَيْهِ أَيْضاً، وَسَمِعَ مِنْهُ.

قَالَ الطَّحَاوِيّ: «أَوَّلُ مَنْ كَتَبْتُ عَنْهُ الحَدِيْثَ المُزَنِيُّ، وَأَخَذْتُ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ سِنِيْنَ، قَدِمَ أَحْمَدُ بنُ أَبِي عِمْرَانَ قَاضِيًا عَلىٰ مِصْرَ، فَصَحِبْتُهُ، وَأَخَذْتُ بِقَوْلِهِ».

تَلَامِيذُهُ:

حَدَّثَ عَنْهُ: يُوْسُفُ بنُ القَاسِمِ المَيَانَجِيُّ، وَأَبُو القَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ، وَمُحَمَّدُ ابنُ بَكْرِ بنِ مَطَروح، وَأَحْمَد بن القَاسِمِ الخَشَّاب، وَأَبُو بَكْرِ بنُ المُقْرِئِ، وَأَحْمَد ابن عَبْدِ الوَارِث الزَّجَّاج، وَعَبْد العَزِيْزِ بنُ مُحَمَّدٍ الجَوْهَرِيُّ قَاضِي الصَّعِيد، وَأَبُو الحَسَنِ مُحَمَّد بن أَحْمَدَ الإِخْمِيمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بن عُمَرَ التَّنُوْخِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ المُظَفَّرِ الحَافِظ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم مِنَ الدَّمَاشِقَة، وَالمِصْرِيّين، وَالرَّحَّالِينَ فِي الحَدِيْثِ، وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ الدَّامْغَانِيُّ، وَغَيْرُهُ.

وَكَانَ قَدْ نَابَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ فِي القَضَاءِ عَنْ أَبِي عُبَيْد اللهِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدَةَ، قَاضِي مِصْر سنَةَ بِضعٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ، وَكَانَ كَاتبا لِلْقَاضِي بَكَّارِ بْنِ قُتَيْبَة، وَتَرَقَّىٰ

حَالُهُ، فَحَكَىٰ أَنَّهُ حَضَرَ رَجُلٌ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ القَاضِي ابْنِ عَبْدَةَ فَقَالَ: أَيْشٍ رَوَىٰ أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُوْدٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَبِيْهِ؟ فَقُلْتُ أَنَا: حَدَّثَنَا بَكَّار بنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الأَعْلَىٰ الثَّعْلَبِيّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَبِيْهِ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَال: «إِنَّ اللهَ ليغَارُ لِلْمُؤْمِن، فَلْيَغَرْ» وَحَدَّثَنَا بِهِ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيْعٍ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ سُفْيَانَ مَوْقُوفاً، فَقَالَ لِي الرَّجُل: تَدْرِي مَا تَقُولُ وَمَا تتكلّمُ بِهِ؟! قُلْتُ: مَا الخَبَر؟! قَالَ: رأَيْتُكَ الْعَشِيَّةَ مَعَ الْفُقَهَاءِ فِي مَيْدَانهِم، وَرَأَيْتُكَ الْآنَ فِي مَيْدَان أَهْلِ الْحَدِيْث، وَقَلَّ مَنْ يَجْمَعُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: «هَذَا مِنْ فضلِ الله وَإِنعَامِه».

تصانيفه:

وَقَدْ صَنَّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ الْكُتُبَ النَّافِعَةَ الْعَظِيمَةَ مِنْهَا: «مَعَانِي الْآثَارِ»، وَهُوَ أول تصانيفه، وَ«بَيَانُ مُشْكِلِ الْآثَارِ» وَهُوَ آخِرُ تَصَانِيفِهِ، و«أحكام القرآن» فِي نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا، و«المختصر» في الفقه، وَشرح «الْجَامِع الْكَبِير» وَشرح «الْجَامِعِ الصَّغِير»، وَله كتاب: «الشُّرُوط الْكَبِير» و«الشُّرُوطُ الصَّغِيرُ» و«الشُّرُوطُ الْأَوْسَطُ»، وَلَهُ: «الْمَحَاضِرُ» وَ«السِّجِلَّاتُ» وَ«الوَصَايَا» و«الفَرَائِضُ» وَكِتَابُ «نَقْضُ كِتَابِ المُدَلِّسِينَ عَلَىٰ الْكَرَابِيسِي» وَلَهُ «المُخْتَصَرُ الْكَبِير، وَالمُخْتَصَرُ الصَّغِير»، وَلَهُ كِتَابٌ في التَارِيخ كَبِيرٌ، وَلَهُ مُجَلَّدٌ فِي مَنَاقِبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وَلَهُ فِي الْقُرْآن أَلْفُ وَرَقَةٍ حَكَاهُ القَاضِي عِيَاضٌ فِي «الْإِكْمَال»، وَلَهُ «النَّوَادِر الْفِقْهِيَّة» في عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ، و«النَّوَادِرُ وَالْحِكَايَاتُ» فِي نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا، وَلَهُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ المُصَنَّفَاتِ النَّافِعَاتِ.

وَفَاتُهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

تُوُفِيَّ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَعِشْرِيْنَ وَثَلَاث مائة (٣٢١) لِلْهِجْرَةِ النَبوِيَّةِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

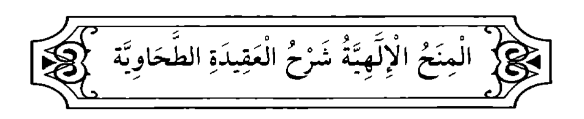
مُقَدِّمَة

الْحَمْدُ للهِ بَارِئِ النَّسَم ، خَالِقِ الأَشْيَاءِ مِنَ الْعَدَم ، وَبَاعِثِهَا يَوْمَ الْحِسَابِ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ وَالرِّمَم ، الْمُتَفَرِّدِ سُبْحَانَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَوُجُوبِ الْوُجُودِ وَالقِدَم ، قَدَّرَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ فَهَدَىٰ وَفْقَ عِلْمِهِ أَزَلًا وَمَا جَرَىٰ بِهِ الْقَلَم ، خَلَقَ الْهِدَايَةَ وَالضَّلَالَةَ بِفَضْلِهِ وَعَدْلِهِ فِي خَلْقِهِ فَمَا ظَلَم ، وَصَلَّىٰ اللهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْعُرْبِ وَالْعَجَم ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ مَا هَبَّتِ الصَّبَا والنَّسَم ، أَمَّا بَعْدُ:

فَيَقُولُ العَبْدُ الْعَاجِزُ الْفَقِيرُ إِلَىٰ مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ الْقَدِيرِ نِضَالُ بنُ إبراهيم آله رشّي الحنفيُّ الماتُريدي: لَمَّا رَأَيْتُ: «بَيَانَ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ الطَّحَاوِيِّ ، الْمِصْرِيِّ ، الأَزْدِيِّ ، الْحَنَفِيِّ ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ، وَبَوَّأَهُ الفِرْدَوْسَ مُتَقَلَّبًا وَمَثْوًىٰ ، قَدْ تَحَاوَشَتْهُ دَيَاجِي الظَّلَام ، وَاكْتَنَفَتْهُ مُحَرِّفَاتُ الْأَقْلَام ، وَجَالَتْ فِيهِ سِقَامُ الأَفْهَام ، حَدَا بِي حَادِي غَيْرَةِ الدِّينِ ، وَبَاعِثُ الْيَقِينِ إِلَىٰ تِلْقَاءِ مَدْيَنِ رَقْمِهِ ، لِلكَشْفِ عَنْ لِثَامِ مُخَدَّرَاتِ رَسْمِهِ ، وَبَيَانِ مَا أَوْدَعَهُ مِنْ مَكْنُونِ عِلْمِهِ وفَهْمِهِ ، فَجَاءَ بِفَضْلِ اللهِ تَعَالَىٰ شَرْحًا فِي بَيَانِهِ سَهْلًا ، يَقُولُ لِطُلَّابِهِ أَهْلًا وَسَهْلًا ، لَا فِيهِ عَوْصٌ ، وَلَا يُعْوِزُ لِنَيْلِهِ غَوْصٌ ، بَلْ تَنْهَلُ الأَذْهَانُ مِنْهُ نَهْلًا فَنَهْلًا .

وَاللهَ تَعَالَىٰ أَسْأَل ، وَبِنَبِيِّهِ الْمُصْطَفَىٰ أَتَوَسَّل ، أَنْ يَتَقَبَّلَهُ بِقَبُولٍ حَسَنٍ ، ويُنْبِتَهُ نَبَاتًا حَسَنًا ، وَيَجْعَلَهُ لِي ذُخْرًا ، وَلِجُودِ عَطَائِهِ أَهْلًا .





مَتْنُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّة

قَالَ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ الْحَافِظُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: (هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ..

قال الإمام العلامة الحافظ أبو جعفر الطحاويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: (هَذَا) الذي يأتي، والإشارة مجازية سواء كانت إلىٰ ما في الذهن مما سيكتب أم كانت إلىٰ ما كتب (ذِكْرُ بَيَانِ) من إضافة العام إلىٰ الخاص، والإضافة فيه بيانية، أي: هذا ذكر هو بيان عقيدة إلخ، أو الإضافة لاميَّة، أي: هذا ذكر لبيان (عَقِيدَةِ) أي: معتقَد، والعقيدة: فعيلة بمعنىٰ مفعولة، وهي ما عقد عليها القلب وربط (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) وهم: الملازمون الثابتون علىٰ اتباع سنة النبي ﷺ، وجماعة أصحابه (عَلَىٰ مَذْهَبِ) وطريقة (فُقَهَاءِ) هذه (الْمِلَّةِ) الحنيفية.

فإن قيل: كيف تكون عقيدة المتقدِّم وهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ موضوعة علىٰ مذهب المتأخرين وهم الإمام أبو حنيفة وصاحباه؟!

فالجواب: أنَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ إنما سلك في بيان تقرير اعتقاد السلف الصالح طريقةَ الإمام الأعظم وصاحبيه، وما قرره الإمام الأعظم في كتبه، لا أنَّ السلف متبعون لمذهب الإمام أبي حنيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الاعتقاد؛ إذ الاعتقاد واحد، ولكن طريق البيان مختلف.





أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِم أَجْمَعِينَ، وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ الْإِمَامُ وَبِهِ قَالَ الْإِمَامَانِ الْمَذْكُورَانِ: نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ، لَا شَرِيكَ لَهُ...

(أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَ) صاحبيه الإمام (أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيِّ، وَ) الإمام (أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِم أَجْمَعِينَ، وَ) ذكر بيان (مَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَ) ما (يَدِينُونَ) ويوحدون (بِهِ رَبَّ العالمين).

«مَطْلَبٌ: تَوْحِيدُ اللهِ تَعَالَى»

(قَالَ الْإِمَامُ) الأعظم أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَبِهِ) أي: وبمثل قوله (قَالَ الْإِمَامَانِ) أبو يوسف، ومحمد رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وهما (الْمَذْكُورَانِ) آنفًا: (نَقُولُ) جميعًا (فِي) بيان (تَوْحِيدِ اللَّهِ) بأنه تعالىٰ واحد في ذاته، واحد في صفاته، واحد في أفعاله، فنقول ذلك باللسان كما نقوله (مُعْتَقِدِينَ) له بالجَنان اعتقادًا جازمًا لا يساوره شك، ولا يخالطه ظن ولا وهم، وفي كلامه إشارة إلىٰ أنَّ الإقرار ركن الإيمان، أي: نقر باللسان معتقدين بالجنان (بِـ) سبب (تَوْفِيقِ اللَّهِ) تعالىٰ لنا؛ لأنَّ التوفيق سبب الطاعة.

والتوفيق عند الماتريدية: هو جعل فعلِ العبد وقولِهِ موافقًا لأمره تعالىٰ ونهيه مع بقاء الاختيار، ويقابل التوفيق الخِذلان -والعياذ بالله- وهو عدم نصرة العبد وإعانتِهِ علىٰ الطاعة، وتركُه ونفسَه، فبينهما تقابل العدم والملكة، لا تقابل

التضاد: (إِنَّ اللهَ) تعالىٰ (وَاحِدٌ) لكن لا من طريق العدد؛ إذ كل عدد منقسم في ذاته إلىٰ أجزائه، ومتكثر بغيره إلىٰ كثرة، وهو دليل الحدوث والافتقار، والله تعالىٰ منزه عن ذلك، بل هو سُبْحَانَهُ واحد من طريق أنه (لَا شَرِيكَ لَهُ) في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله، قال جل ثناؤه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أي: لم توجدا، وقال تعالىٰ شأنه: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقال سُبْحَانَهُ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].



وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ...

«مَطْلَبٌ فِي مُخَالَفِتهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ»

(وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ) تعالىٰ ذاتًا، وصفاتٍ، وأفعالًا؛ قال جلَّ ثناؤه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]، فهو سُبْحَانَهُ متعالٍ عن الأشباه والأضداد؛ إذ إنَّ في إثبات الضد نفي إلهيته تعالىٰ، وفي إثبات المشابه نفي وحدانيته سُبْحَانَهُ، لأنَّ الخلق يدور فلك وسمهم بين الأشكال والأضداد، وهو علامة العدم والفناء، فالضد يفنىٰ بضده، وذو شكل يعدله مُشاكله ليزوّجه.

وهذا العالم لا يخلو حاله عن اجتماع وافتراق، ووجود وانمحاق، وكل ذلك حدث بعد عدم، وعدم بعد حدث، وهذا العالم لا ينفصل نعته عن أجسام وأعراض، فالجسم مركب من أجزاء، والتركب حادث بعد افتراق، ومفترق بعد اجتماع، ومفتقر كله إلىٰ جزئه في قوامه، ومحتاج إلىٰ من يوجده ثم يركبه، والعرض جائز الوجود محال البقاء، محتاج في وجوده إلىٰ ما يقوم به، فهو مفتقر إلىٰ مفتقر؛ لذلك استحال أن يكون الباري تعالىٰ جسمًا أو عرضًا: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُۚ﴾ [محمد: ٣٨].

(وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ) تعالىٰ عن إيجاد شيء أراده أو إعدام شيء أراده؛ لأن قدرته مطلقة لا حد لها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، وكل شيء موجود بإيجاده، وباق بإمداده، فأنىٰ يعجزه؟!

(وَلَا إِلَهَ) معبود بحق، ومستحق لجميع المحامد (غَيْرُهُ) سُبْحَانَهُ.

قَـدِيمٌ بِـلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ، لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ..

«مَطْلَبٌ فِي قِدَمِ اللهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ»

والله تعالى (قَدِيمٌ) قدمًا ذاتيًا (بِلَا ابْتِدَاءٍ) لوجوده (دَائِمٌ) سُبْحَانَهُ باقٍ قائم بذاته (بِلَا انْتِهَاءٍ) لوجوده ؛ فإنه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] ، فلا يسبقه سُبْحَانَهُ عدم ، ولا يلحقه فناء.

ثم أكد ذلك بقوله: (لَا يَفْنَىٰ) جلَّ شأنه ولا يموت ، ولا يزول بقاؤه ، ولا ينقضي وجوده (وَلَا يَبِيدُ) كما قال جل شأنه: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦ - ٢٧].

«عُمُومُ تَعَلُّقِ إِرَادَتِهِ تَعَالَى بِالخَلْقِ»

(وَلَا يَكُونُ) في ملكه تعالىٰ ولا يوجد (إِلَّا مَا يُرِيدُ) وجوده أو يريد عدمه ، والإرادة صفة قديمة أزلية قائمة بذاته تعالىٰ ، تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه ، فتخصص وجود زيد مثلًا في زمن كذا دون ما قبله ودون ما بعده ، وتخصص طوله دون قصره ، وبياضه دون سواده ، وهكذا.

«مَطْلَبٌ: الْإِرَادَةُ وَالْمَشِيئَة بِمَعْنىً وَاحِدٍ عِنْدَنَا»

ثم الإرادة والمشيئة عندنا بمعنىٰ واحد علىٰ الصحيح ، وإرادته تعالىٰ واحدة كسائر صفاته بإجماع أهل السنة والجماعة خلافًا للكرامية والحشوية ، فقد قسم الحشوية إرادته تعالىٰ إلىٰ إرادة شرعية وإرادة كونية ، وقد زلت قدم الغفلة بالملا علي القاري في شرحه علىٰ: «الفقه الأكبر» حيث نقل تقسيم الإرادة إلىٰ

شرعية وكونية عن ابن أبي العز الحشوي شارح «العقيدة الطحاوية»، وغفل عن أن ابن أبي العز هذا إنما ذكر هذا التقسيم للإرادة على وَفق مذهب الحشوية، وللقاري غير هذا من مثل هذه الزلات التي تابع فيها ابن أبي العز هذا في شرحه المذكور، فتنبه لذلك؛ فإنه عظيم، كما ذهبت الكرامية إلى تعدد الإرادات بتعدد المرادات، وأن إرادته تعالى حادثة قائمة بذاته تعالى، ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣].



لَا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ، وَلَا يُشْبِهُ الأَنَامَ..

«مَطْلَبٌ فِي أَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى لَا تُدْرَكُ»

(لَا تَبْلُغُهُ) سُبْحَانَهُ (الأَوْهَامُ)؛ لأنه ليس بجوهر مجسوس، ولا عَرَضٍ محسوس؛ فيحسَّ، فتبلغَه الأوهام؛ إذ الوهم إنما هو آلة لإدراك الجزئيات المحسوسة، والله تعالىٰ منزه عن ذلك، ومحال عليه ما هنالك.

(وَلَا تُدْرِكُهُ) ولا تبلغ ذاته، ولا تحيط بصفاته (الأَفْهَامُ)؛ لقصورها علىٰ المعاني؛ فإن الفهم إدراك المعاني الكلية، والعجز عن الإدراك في هذا المقام إدراك، قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مخالفته تعالىٰ للحوادث فقال: (وَلَا يُشْبِهُ) سُبْحَانَهُ (الأَنَامَ) من خلقه؛ لأنه تعالىٰ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وما أحسن قول بعض الكبراء حيث قال: ولا تهجم عليه الظنون، لم يسبقه قَبْلٌ، ولا يقطعه بَعْدٌ، ولا يصادره «مِنْ»، ولا يوافقه «عَنْ»، ولا يلاصقه «إلىٰ»، ولا يحله «في»، ولا يوقفه «إِذْ»، ولا يؤامره «إِنْ»، ولا يظلُّه فوقٌ، ولا يُقلُّه تحتٌ، ولا يقابله حذاءٌ، ولا يزاحمه عِنْدٌ، ولا يأخذه خَلْفٌ، ولا يحدُّه أَمَامٌ، ولا يُظهره قَبْلٌ، ولا يُفنيه بَعْدٌ، ولا يجمعه كُلٌّ، ولا يوجده كانَ، ولا يُفقده ليسَ، ولا يستره خفاءٌ، تقدم الحدَثَ قِدَمُهُ، والعدمَ وجودُه، والغايةَ أزَلُهُ، إن قلتَ: مَتىٰ؟ فقد سبق الوقتَ كونُه، وَإِن قلتَ: «قبلَ» فالقبلُ بَعْدَهُ، وإن قلتَ: «هُوَ»، فالهاءُ والواو خَلْقُهُ، وَإِن قلتَ: «كَيفَ؟ فقد احتجب عن الوصف بالكيفية ذاتُه، وَإِن قلتَ: أَيْنَ؟ فقد تقدم المكانَ وجودُه، وَإِن قلتَ: مَا هُوَ؟ فقد باينَ الأشياءَ هُوِيَّتُهُ. اهـ.

حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ، خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤْنَةٍ، مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ ....

ثم ذكر المصنف من صفاته تعالىٰ الحياة فقال: وهو تعالىٰ موصوف بأنه (حَيٌّ) حياة هي: صفة أزلية قائمة بذاته تعالىٰ توجب صحة العلم، فهو حي تعالىٰ بلا روح ولا كيفية، ولا تتعلق الحياة بشيء.

وهو سُبْحَانَهُ قديم، باقٍ، دائم، أبدي (لَا يَمُوتُ) أبدًا؛ إذ ما ثبت قدمه استحال عدمه، قال تعالىٰ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

ثم ذكر اتصافه تعالىٰ أنه قائم بنفسه، غنيٌّ عمَّا سواه فقال: هو تعالىٰ (قَيُّومٌ) أي: قائم بنفسه مستغنىٰ عن غيره، ومقيم لغيره بالحفظ والتدبير، أو معناه: الذي لا ينام، حيث أكده بقوله: (لَا يَنَامُ) مأخوذ ذلك كله من قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(خَالِقٌ) سُبْحَانَهُ لجميع الخلق (بِلَا حَاجَةٍ) منه إليهم، بل: ﴿هُوَ ٱلْغَنِىُّ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٨].

(رَازِقٌ) لهم (بِلَا) تكلف (مُؤْنَةٍ) تثقله، ولا كسب، ولا معالجة، قال تعالىٰ: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ بَل لَّجُّوا۟ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ﴿٢١﴾﴾ [الملك: ٢١]. وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾ [محمد: ٣٨]، وقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢].

(مُمِيتٌ) للخلق بعد إحيائهم وحضور آجالهم (بِلَا مَخَافَةٍ) من أحد: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾﴾ [الشمس: ١٥]. (بَاعِثٌ) للخلق يوم القيامة للحساب (بِلَا مَشَقَّةٍ) تلحقه، ولا لغوب يصيبه، شهد بذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، وقال جل ثناؤه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾﴾ [العنكبوت: ١٩].



مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِـكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَاتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا، لَيْسَ مُنْذُ خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ الْخَالِقِ..

ثم ذكر مذهب أصحابنا من أنَّ صفة التكوين صفة قديمة كسائر صفاته سُبْحَانَهُ خلافًا للأشاعرة فيها، فقال: (مَا زَالَ) سُبْحَانَهُ في الأزل (بِصِفَاتِهِ) أي: مع صفاته الفعلية، والذاتية، والسلبية، والإضافية (قَدِيمًا) لا أوَّل لوجوده، موجودًا (قَبْلَ خَلْقِهِ) الخلقَ.

«مَطْلَبٌ فِي أَنَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى قَدِيمَةٌ غَيْرُ حَادِثَةٍ»

(لَمْ يَزْدَدْ) سُبْحَانَهُ (بِـ) سبب (كَوْنِهِمْ) أي: بسبب تكوينه لهم وإيجاده إياهم من العدم إلى الوجود (شَيْئًا) ووصفًا (لَمْ يَكُنْ) سُبْحَانَهُ متصفًا به (قَبْلَهُمْ) أي: قبل وجودهم وتكوينهم، ولم تحدث له صفة (مِنْ صِفَاتِهِ) تعالى لم تكن له في الأزل؛ إذ لو ازداد شيئًا بخلقهم لتغير عما كان عليه قبل وجودهم، ولكان أفاد كمالًا بعد نقصان، ثم نقصانًا بعد كمال، فإن الكمال المسبوق بنقص، والنقص المسبوق بكمال إنما هو من سمات الحوادث ونعوت المخلوق مما هو محال عليه تعالى، ثم التغير حادث، والقديم لا يقوم به الحادث، وإلا كان حادثًا، لاتصافه بصفة لم تكن، ثم انعدام تلك الصفة؛ إذ كل ما جاز عليه العدم عليه قطعًا يستحيل القدم.

(وَكَمَا كَانَ) تعالى (بِصِفَاتِهِ) أي: مع صفاته (أَزَلِيًّا) قديمًا (كَذَلِكَ لَا يَزَالُ) سُبْحَانَهُ باقيًا حالًا ومآلًا (عَلَيْهَا) أي: على ما كان عليه في الأزل من صفاته (أَبَدِيًّا) بلا تغير، دائمًا بلا تبدل، ولا زيادة، ولا نقصان.

ثم أكد ذلك المعنىٰ بقوله: (لَيْسَ) سُبْحَانَهُ (مُنْذُ خَلَقَ الْخَلْقَ) من العرش إلىٰ الفرش (اسْتَفَادَ) بسبب خلقهم (اسْمَ الْخَالِقِ) بعد أن لم يكن متصفًا به قبل خلقهم وتكوينهم.



وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِي، لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوب، وَمَعْنَى الْخَالِقِيَّةِ وَلَا مَخْلُوقَ...

(وَلَا بِـ) سبب (إِحْدَاثِهِ) تعالىٰ (الْبَرِيَّةَ) بعد عدمها (اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِي) بعد أن لم يكن متصفًا به.

(لَهُ) جل شأنه (مَعْنَىٰ) وصف (الرُّبُوبِيَّةِ) أزلًا (وَ) الحال أنه (لَا مَرْبُوبَ) موجود (وَ) له سُبْحَانَهُ (مَعْنَىٰ) وصف (الْخَالِقِيَّةِ) أزلًا (وَ) الحال أنه (لَا مَخْلُوقَ) موجود، ولا حادث ثابت متحقق كما قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤]، فوصف سُبْحَانَهُ ذاته العلي بأنه خالق، وذاته أزلي، وكلامه أزلي، ولو كان التكوين حادثًا لما كان الله سُبْحَانَهُ موصوفًا به في الأزل، فيلزم من ذلك الكذب في خبره تعالىٰ، وهو محال، ولأنَّ صدق المشتق علىٰ شيء يقتضي قيام مأخذ الاشتقاق بذلك الشيء؛ لأنَّ الاسم المشتق موضوع بإزاء ذاتٍ ما موصوفةٍ بمأخذ الاشتقاق؛ ولهذا كان حمل الاشتقاق في قوة حمل التركيب، الذي هو: «حمل هو ذو هو»؛ لأنه لا يصح حمل: «البياض» مثلًا علىٰ: «زيد» بأن يقال: «زيدٌ بياضٌ»، وإنما يجب حمله عليه حملَ اشتقاق، فيقال: «زيدٌ أبيضُ»، ويكون حينئذ بقوة حمل التركيب الذي هو: «زيدٌ ذُو بياضٍ».

وما غالط به بعض المعتزلة في نفي شطر هذه القاعدة بناء علىٰ مذهبهم في نفي صفاته تعالىٰ حيث قالوا بجواز صدق المشتق مع انتفاء مأخذ الاشتقاق بالحدَّاد، والماء الْمُشَمَّس، حيث اشتق هذان الوصفان مع عدم قيام مأخذ الاشتقاق بالموصوف وهو: «الشمس، والحديد»، فظاهر البطلان؛ لأنَّ مأخذ: «الْمُشَمَّس» هو: «التشميس» الذي هو مصدر مجهول من التفعيل، وليس مأخذه الشمس، والحداد معناه صانع الحديد، ومأخذه صنع الحديد لا الحديد نفسه،

على أن الكلام إنما هو في الاشتقاق الحقيقي لا الصناعي، فبطل ما كانوا يأفكون.

ثم ينقض عليهم بأن من كان كافرًا ثم أسلم، فإنه يصدق عليه أنه ليس بكافر، فدل على أن بقاء مأخذ الاشتقاق شرط في صدق الاسم المشتق.



وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَمَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الِاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِم، ذَلِكَ بِـأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ.......................

(وَكَمَا أَنَّهُ) تعالىٰ موصوف بأنه (مُحْيِي الْمَوْتَىٰ بَعْدَمَا أَحْيَا) الخلق وكان قد (اسْتَحَقَّ) سُبْحَانَهُ (هَذَا الِاسْمَ) وهو محيي الموتىٰ (قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِم) وخلقهم من العدم إلىٰ الوجود؛ لعدم الفرق.

ثم علَّل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ لما سبق من بداية قوله: «وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ إلخ» علىٰ طريق اللف والنشر المشوَّش، فقال: (ذَلِكَ) الذي قلناه من أنه تعالىٰ «لَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ» فـ (بِـ) سبب (أَنَّهُ) تعالىٰ (عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ) أي: كل مُشَاءٍ (قَدِيرٌ) ومن كان كذلك فكيف يعجزه شيء ممن هو مقهور تحت جبروت قدرته، وسلطان قهره؟! والعاجز المفتقر المقهور لا قدرة له علىٰ شيء من أمر نفسه فأنىٰ له القدرة علىٰ إعجاز غيره؟!

(وَ) كان تعالىٰ خالقًا لخلقه بلا حاجة منه إليهم، ومميت لهم بلا مخافة منهم؛ إذ (كُلُّ شَيْءٍ) موجود فإنما هو (إِلَيْهِ) سُبْحَانَهُ لا إلىٰ سواه (فَقِيرٌ) في وجوده مِنْ عَدَمٍ، وإمداده مِنْ عُدْمٍ، فهو جل ثناؤه عن كل ما سواه غنيٌّ حميدٌ كما قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: ١٥].



وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١] ، **خَلَقَ الخَلْقَ بِعِلْمِهِ**...

(وَ) هو سُبْحَانَهُ رازقٌ بلا مؤنة ، باعثٌ بلا مشقة ؛ إذ (كُلُّ أَمْرٍ) صغير أو كبير ، جليل أو قليل هو (عَلَيْهِ) تعالىٰ هَيِّنٌ (يَسِيرٌ) كما قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِۚ﴾ [الروم: ٢٧] .

ثم الباري سُبْحَانَهُ حَيٌّ لا يموت ، قيُّومٌ لا ينام ؛ لأنه قائم بذاته (لَا يَحْتَاجُ) سُبْحَانَهُ (إِلَىٰ شَيْءٍ) مما سواه ، بل كل ما سواه محتاج إليه كما أخبر جل شأنه: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُۚ﴾ [محمد: ٣٨] .

ثم هو سُبْحَانَهُ إله واحد لا شريك له ، ومتفرد في ذاته وصفاته لا شيء مثله ، فلا تبلغه الأوهام ، ولا تدركه الأفهام ؛ لأنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، فنفىٰ تعالىٰ التشبيه ، وأثبت لنفسه سُبْحَانَهُ صفة السمع والبصر ، فكان تعالىٰ سميعًا بصيرًا بلا كيف ؛ لأنَّ الكيف ملازم عقلي لذي جسم .

«تَعَلُّقُ العِلْمِ بِالْخَلْقِ قَبْلَ وُجُودِهِمْ»

(خَلَقَ) الله سُبْحَانَهُ (الخَلْقَ) أي: من الإنس والجن (بِـ) سبب تعلق (عِلْمِهِ) بخلقهم ، ولإرادته ذلك ؛ فإنَّ ما علمه تعالىٰ محالٌ تخلُّفه ، وعلمُه تعالىٰ: صفة قديمة قائمة بذاته العلي ، تتعلق بالشيء تعلق انكشاف علىٰ وجه الإحاطة ، من غير سابق خفاء ، و«الشيء» ههنا إنما هو بالمعنىٰ اللغوي لا الاصطلاحي الذي هو الموجود خارجًا ؛ ليشمل الواجب ، والجائز ، والمحال ، وتعلق العلم تعلق انكشاف ، لا تعلق تأثير ، وعلمه تعالىٰ يتعلق بالواجب ، والجائز ، والمستحيل ،

ويتعلق بالماهيات كلها كلية كانت أو جزئية، حقيقية أو اعتبارية، موجودة أو معدومة، ويعلم تعالى ذاته، ويعلم غيره.



وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا...

«مَطْلَبٌ فِي الْقَدَرِ»

ثم ذكر القدر فقال: (وَقَدَّرَ) تعالىٰ (لَهُمْ) أي: لخلقه (أَقْدَارًا) محدودة في الأزل قبل أن يخلقهم، والقدر عند المتقدمين من الصفات المتشابهة، وعند المتأخرين هو: تحديد كل مخلوق بحده الذي يوجد عليه كَمًّا وقدرًا، زمانًا ومكانًا، خيرًا وشرًا؛ قال تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾﴾ [النساء: ٧٨].

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، وقد كتب ذلك كله في اللوح المحفوظ فقال: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [يس: ١٢].

وقال رسول الله ﷺ حين سأله جبريل قائلًا: «فَأَخبِرنِي مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: أَن تُؤمِنَ بِالله وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالبَعثِ بَعدَ الموتِ، وَالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ، حُلوِهِ وَمُرِّهِ». رواه ابن حبان بإسناد صحيح، وهو في الصحيحين دون قوله: «حُلوِهِ وَمُرِّه».

وقال ﷺ: «وَاعلَم أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجتَمَعتْ عَلَىٰ أَن يَنفَعُوكَ بِشَيءٍ لَم يَنفَعُوك إِلَّا بِشَيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجتَمَعُوا عَلَىٰ أَن يَضُرُّوكَ لَم يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ عَلَيكَ، رُفِعَتِ الأَقلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ». رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

(وَضَرَبَ لَهُمْ) أي: لجميع خلقه موتًا أو قتلًا (آجَالًا) لحياتهم سواء كان انقضاء آجالهم بالقتل أو الموت، ففي كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ رد علىٰ المعتزلة في قولهم: إنَّ المقتول ميت بغير أجله؛ قال جلَّ شأنه: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۖ فَإِذَا جَآءَ

أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾ [الأعراف: ٣٤].

هذا، وليس عندنا قَدَرٌ معلَّق، وقَدَرٌ مُبْرَم، بل الكلُّ عندنا مُبْرَمٌ، وإنما هو تعلق السبب بالمسبَّب؛ كقوله ﷺ: «مَن سَرَّهُ أنْ يُبْسطَ لهُ في رِزْقِهِ، وأَن يُنسَأَ لَهُ في أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ». رواه البخاري.



وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ.

(وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ) تعالىٰ (شَيْءٌ) من أمر خلقه منذ الأزل ولو كان مثقال ذرة (قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ) ويخرجهم من العدم إلىٰ الوجود؛ قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]. (وَعَلِمَ) الباري جلَّ ثناؤه كلَّ (مَا هُمْ عَامِلُونَ) منذ الأزل (قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ) ولم يحدث له بعد وجودهم علمٌ لم يكن له من قبل؛ لأنَّ علمه تعالىٰ أزلي قديم، قال الإمام الأعظم أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من قال: إنَّ صفاته تعالىٰ محدثة، أو مخلوقة، أو توقف، فهو كافر». اهـ، «الفقه الأكبر».

أمَّا نحو قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ففي بيانه وجوه:

الأوَّل: أنَّه من المجاز العقلي، ومعناها: «إلا ليعلم حزبنا من النبيين والمؤمنين»؛ كما في قوله ﷺ عن الباري تعالىٰ: «يَا بْنَ آدَمَ، مَرِضتُ فَلَم تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيفَ أَعُودُكَ وَأَنتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمتَ أَنَّ عَبدِي فَلَانًا مَرِضَ فَلَم تَعُدهُ». رَوَاهُ مُسلِمٌ، وَقَولِهِ: «استَقرَضْتُ عَبدِي فَلَم يُقرِضنِي». رَوَاهُ أَحمَدُ وَالحَاكِمُ عَلَىٰ شَرطِ مُسلِمٍ، فهو تشريف للعبد وتقريب له.

الثاني: أنَّه تعالىٰ سمىٰ التمييز علمًا، من إطلاق الشيء علىٰ عاقبته وثمرته،

والمعنىٰ: «لِنَمِيزَ هؤلاء عن هؤلاء بانكشاف ما في قلوبهم إخلاصًا أو نفاقًا».

الثالث: أنَّه تعالىٰ أطلق العلم علىٰ الرؤية مجازًا كما أطلق الرؤية علىٰ العلم في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦﴾ [الفجر: ٦]، أي: ألم تعلم؛ لأن النبي ﷺ لم يَرَ ذلك.

الرابع: أنَّ حصول العلم راجع إلىٰ المخاطبين كما لو اجتمع عاقل وجاهل فيقول الجاهل: الحطب يحرق النار، فيقول العاقل: بل النار تحرق الحطب، وسنجمع بينهما لنعلم أيهما يحرق الآخر، ويكون المعنىٰ: لنعلم أيُّنا الجاهل؛ لأنَّ المخاطب عالم بمن يحرق الآخر ويكون معنىٰ الآيات: «لتعلموا».



وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِـتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

(وَ) كان سُبْحَانَهُ قد خلقهم أشخاصًا سالمين من كفر أو إيمان ثم (أَمَرَهُمْ) سُبْحَانَهُ مكلفين (بِطَاعَتِهِ) فيما فرض عليهم، ووعدهم عليه بالثواب (وَنَهَاهُمْ) مكلفين (عَنْ مَعْصِيَتِهِ) ومخالفة أمره، وأوعدهم عليه بالعقاب، وهداهم نجدَي الحق والباطل، فآمن مَنْ آمن بفعله، وإقراره، واختياره، بتوفيق الله تعالىٰ إياه، وكفر من كفر بفعله، وإنكاره، وجحوده، بخذلان الله تعالىٰ إياه، وتركه واختياره.

(وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي) في الدنيا والآخرة لا يكون إلا (بِـ) سبق (تَقْدِيرِهِ) تعالىٰ (وَ) تخصيص (مَشِيئَتِهِ) ذلك في الأزل (وَمَشِيئَتُهُ) تعالىٰ هي التي (تَنْفُذُ) علىٰ خلقه لا مرد لها (لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ) في شيء (إِلَّا مَا) قد (شَاءَ) هو تعالىٰ (لَهُمْ) في الأزل؛ قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير: ٢٩].

ولعله يقودك الوهم إلىٰ أنَّ الإنسان بهذا يكون مجبورًا غير مختار؛ لعدم خروجه عن مشيئة الباري تعالىٰ، والجواب: أنَّ الله تعالىٰ شاء مشيئة العبد وَفق اختيار العبد كما علمه منه في الأزل، فشاء الله تعالىٰ فعل العبد واختياره في الأزل، فلا جبر (فَمَا شَاءَ لَهُمْ) من شيء (كَانَ) واقعًا لا محالة كما شاءه (وَمَا لَمْ يَشَأْ) لهم من شيء (لَمْ يَكُنْ) ليقع لا محالة؛ إذ لا يكون في ملكه تعالىٰ إلا ما شاء.

يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا، وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ، وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الأَضْدَادِ، وَالأَنْدَادِ........

«مَطْلَبٌ فِي الْهِدَايَةِ وَالإِضْلَالِ»

(يَهْدِي) الله تعالىٰ أي: يخلق الهداية في (مَنْ يَشَاءُ) الله تعالىٰ هدايته من خلقه (وَيَعْصِمُ) من يشاء حفظَه من عباده من الوقوع في المعصية، وهذه العصمة بالمعنىٰ اللغوي الذي هو الحفظ لا المعنىٰ الاصطلاحي الذي يكون للأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ (وَيُعَافِي) جل ثناؤه من يشاء من عباده معافاته من الآفات والمعاصي (فَضْلًا) منه، فلا وجوب عليه كما قالت المبتدعة من المعتزلة (وَيُضِلُّ) سُبْحَانَهُ (مَنْ يَشَاءُ) إضلاله من خلقه (وَيَخْذُلُ) من يشاء خذلانه منهم (وَيَبْتَلِي) ويمتحن تعالىٰ من يشاء ابتلاءه من خلقه (عَدْلًا) منه لا ظلمًا ولا جورًا؛ فإنَّ الظلم إنما هو في التصرف في ملك الغير، والله تعالىٰ متصرف في خلقه وملكه.

(وَكُلُّهُمْ) أي: كل من عباده تعالىٰ طائعين أو عاصين إنما (يَتَقَلَّبُونَ) في أحوالهم كلها (فِي مَشِيئَتِهِ) وإرادته التي سبقت خلقهم، فهم يتقلبون (بَيْنَ فَضْلِهِ) تعالىٰ (وَ) بين (عَدْلِهِ) فلا يخرجون عن ذلك قِيْدَ ذرة.

«تَنْزِيهُ اللهِ تَعَالَى عَنِ الضِّدِّ وَالشَّبِيهِ»

(وَهُوَ) جل ثناؤه واحد لا شريك له دائم، قائم بذاته، غني عما سواه (مُتَعَالٍ) ومنزه (عَنِ الأَضْدَادِ، وَالأَنْدَادِ) فلا ضدَّ له ولا نِدَّ؛ إذ في إثبات الضد نفي ألوهيته تعالىٰ، وفي إثبات النِّد نفي وحدانيته، وقد قطعت قواطع الأدلة، وأجمعت عقول أهل الملة، علىٰ أن الله تعالىٰ واحد لا شريك له، وهو معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ...

وأصل ذلك أنَّ كل ذي ضد، وند، ومثل، واقع تحت العدد لا محالة، وأقل ما يقع تحت العدد اثنان؛ لتحقق التضاد، وكل ذي ضد واقع تحت الفناء لا محالة؛ إذ إنه يهلك ويفنىٰ بضده، فالنار تهلك بالماء، والبرد بالحر، وهكذا.

«قَضَاؤُهُ تَعَالَى وَقَدَرُهُ نَافِذَانِ لَا مَحَالَةَ»

(لَا رَادَّ) ولا مانع (لِقَضَائِهِ) سُبْحَانَهُ، أي: لا مانع لتكوينه وفعله إن أراده؛ وذلك لكمال قدرته، وتمام قهره، والقضاء عندنا هو: الفعل مع زيادة إحكام، فيرجع القضاء عندنا إلىٰ صفة الفعل، ويرجع القدر إلىٰ صفة العلم، وكل من القضاء والقدر قديم، ويحتمل أن مراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من القضاء الحكم؛ كما في قوله تعالىٰ خبرًا عن السحرة بعد إيمانهم: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، أي: فاحكم ما أنت حاكم، ويحتمل أنه أراد به الأمر؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، أي: أمر بذلك.



وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ، آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

(وَلَا مُعَقِّبَ) أي: لا مؤخر (لِحُكْمِهِ) تعالىٰ (وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ) جلَّ شأنه كما قال: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يوسف: ٢١].

وما أحسن ما روي من قول أمير المؤمنين عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَرَ اللهُ تَعَالَىٰ بِالخَيْرِ تَخْيِيرًا، وَنَهَىٰ عَنِ الشَّرِّ تَحْذِيرًا، وَلَمْ يُعْصَ مَغْلُوبًا، وَلَم يُطَعْ مُكرِهًا، وَلَم يُمَلِّك تَفْوِيضًا، فَهُوَ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَينِ: لَا جَبْرَ وَلَا تَفْوِيضَ، وَالِاسْتِطَاعَةُ تُمْلَكُ بِالله الذِي إِنْ شَاءَ مَلَّكَ». اهـ.

(آمَنَّا بِذَلِكَ) الذي سبق (كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا) من ذلك قد جاء (مِنْ عِنْدِهِ) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.



وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى، وَإِنَّهُ خَاتِمُ الأَنْبِيَاءِ..

«أَفْضَلُ الخَلْقِ وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ»

هذا (وَ) نقول معتقدين مقرّين: (إِنَّ مُحَمَّدًا) ﷺ (عَبْدُهُ) سُبْحَانَهُ (الْمُصْطَفَىٰ) من صفوة خلقه كما قال ﷺ: «إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَىٰ قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ». رواه مسلم (وَ) إنّه (نَبِيُّهُ الْمُجْتَبَىٰ) الاجتباء: اختيار المعالي، واجتباء الله العبد هو: تخصيصه إياه بفيض إلهي يحصل له به أنواع من النعم بلا سعي منه (وَ) إنّه (رَسُولُهُ الْمُرْتَضَىٰ) عنده (وَإِنَّهُ) ﷺ (خَاتِمُ) جميع (الأَنْبِيَاءِ) فلا نبي يبعث بعده ﷺ كما قال تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وكما قال ﷺ: «وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي». رواه الشيخان، وقال أيضًا: «وَأَنَا العَاقِبُ، وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ». رواه البخاري، وقال ﷺ: «وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ». رواه البخاري، فمن ادعىٰ النبوة بعده ﷺ فهو كافر بالله تعالىٰ.



وَإِمَامُ الأَتْقِيَاءِ وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكُلُّ دَعْوَى نُبُوَّةٍ بَعْدَ نُبُوَّتِهِ فَغَيٌّ وَهَوىً، وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ، وَكَافَّةِ الْوَرَى، بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ.

(وَ) هو ﷺ (إِمَامُ) جميع (الأَتْقِيَاءِ) من العالمين (وَسَيِّدُ) سائر (الْمُرْسَلِينَ) عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ولئن كان سيد المرسلين، والمرسلون سادة الناس، فهو سيد السادات ﷺ، وقد أخبر عن نفسه ﷺ بقوله: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه مسلم، وفي رواية ابن ماجه: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ» (وَ) هو (حَبِيبُ) أي: محبوب (رَبِّ الْعَالَمِينَ) وأفضل الخلق أجمعين.

(وَكُلُّ دَعْوَىٰ نُبُوَّةٍ) من أحد من الخلق (بَعْدَ) ظهور (نُبُوَّتِهِ) ﷺ (فَـ) هي (غَيٌّ) أي: ضلال، وانهماك في الباطل (وَهَوىً) أي: شهوة للنفس الأمارة بالسوء في ادعاء الباطل.

(وَهُوَ) ﷺ (الْمَبْعُوثُ) من عند الله تعالىٰ (إِلَىٰ عَامَّةِ الْجِنِّ، وَكَافَّةِ الْوَرَىٰ) من الإنس (بِالْحَقِّ وَالْهُدَىٰ، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ) قال جل ثناؤه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٧].



وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا ....

«مَطْلَبٌ فِي أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى الذِي هُوَ صِفَتُهُ قَدِيمٌ بِلَا كَيْفِيَّةٍ»

(وَ) نقول معتقدين: (إِنَّ الْقُرْآنَ) الذي هو (كَلَامُ اللَّهِ) وصفته (مِنْهُ) تعالىٰ (بَدَا) أي: هو الذي تكلم به سُبْحَانَهُ وقاله في الأزل، لكن تكلم به سُبْحَانَهُ (بِلَا كَيْفِيَّةٍ) أصلًا من الحروف والأصوات؛ لأنَّ الكيفية عرض ملازم لذي جسم، ثم العرض يحدث وينقضي، والحروف والأصوات من الأعراض السيالة التي تحدث علىٰ التعاقب والتوالي، وإذا كان العرض حادثًا محالًا بقاؤه، لم يجز الكيف الذي هو عرض إلا علىٰ الحوادث، والله تعالىٰ قديم، وكلامه قديم، فيستحيل عليه تعالىٰ أن يكون كلامه حرفًا وصوتًا، وإنما قاله تعالىٰ (قَوْلًا) قديمًا لا خلقًا حادثًا في اللوح المحفوظ كما قالت المعتزلة، فهو كلامه تعالىٰ لا فعله.

هذا، واعلم -علَّمني الله تعالىٰ وإياك- أنَّ في إجمال كلام الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ إثباتًا لمذهب أهل الحق، وردًا لمذهب أهل الباطل؛ وذلك أنه حين قال: «القرآن»، وهو إما لفظ مشترك بين الكلام المكتوب بين دفتي المصحف، وبين كلام الله تعالىٰ الذي هو صفته القائمة بذاته العلي، وإما مجاز مرسل من باب الدال علىٰ المدلول، وذلك أن الحروف دالة علىٰ الكلام النفسي القائم بذاته تعالىٰ، فرفع المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ذلك الاشتراك، ونفىٰ هذا المجاز بتقييده القرآن بقوله: «كلام الله»، أي: أن المراد بالقرآن ههنا الكلام القديم الذي هو صفته القائمة بذاته العلي، لا الحروف المكتوبة في المصاحف الدالة علىٰ الكلام النفسي.

ثم أثبت رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّ المراد بالقرآن هو كلامه تعالىٰ القديم الذي تكلم به

في الأزل فقال: «مِنْهُ بَدَا» أي: إنما تكلم الله تعالىٰ به ولم يخلقه في اللوح المحفوظ كما قالت المعتزلة ؛ لأجل ذلك قدم ما حقه التأخير وهو: «مِنْهُ» حيث قال: «مِنْهُ بَدَا» ؛ ليفيد الحصر، ولم يقل: «بَدَا مِنْهُ» ؛ ليرد بذلك قول المعتزلة في نفيهم الكلام النفسي الذي هو صفته تعالىٰ القائمة بذاته، فإنهم قالوا: خلق الله تعالىٰ كلامًا في اللوح المحفوظ وذلك هو كلامه لا أنه تعالىٰ له صفة الكلام.

ثم أثبت المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّ كلامه تعالىٰ ليس بحروف ولا أصوات ؛ نفيًا لمشابهة كلامه تعالىٰ لكلام الخلق، وردًا لقول الحشوية وأضرابهم حيث قالوا: كلامه تعالىٰ حرف وصوت فقال: «بلا كيفية» ؛ لأنَّ الكيف عَرَضٌ محالٌ بقاؤه، وما جاز عدمه استحال قدمه، فلا يكون الحرف والصوت إلا وصفًا للكلام الحادث المنقضي ؛ فإن الحروف أعراض سيالة، تحدث علىٰ التعاقب والتوالي، فتحدث ثم تنعدم ؛ إذ الباء في البسملة متقدمة علىٰ السين في الوجود، ثم لا ينطق بالسين إلا بانقضاء الباء، ولا ينطق بالميم إلا بانقضاء السين، وهكذا في سائر كلمات القرآن وحروفه.

فلما كان من ديدن الحروف السبق، فالانعدام، ثم اللحق، دل ذلك علىٰ الحدوث بعد العدم، والعدم بعد الحدوث، وليس هذا إلا نعت الحوادث، وسمة المخلوق، ووصف المفتقر، وكلامه تعالىٰ قديم محال عليه ذلك، فاستحال إذًا أن يكون كلامه تعالىٰ حروفًا وأصواتًا.

قال الإمام الأعظم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ونحن نتكلم بالآلات والحروف، والله تعالىٰ يتكلم بلا آلة ولا حروف، والحروف مخلوقة». اهـ، «الفقه الأكبر».

وقال أيضًا: «لأنَّ الكتابة والحروف والآيات دلالة القرآن ؛ لحاجة العباد، وكلام الله تعالىٰ قائم بذاته، ومعناه مفهوم بهذه الأشياء». اهـ، «الوصية».

فهذا نص إمام من أئمة السلف على أن كلام الله تعالى ليس حروفًا، وأن الحروف مخلوقة، وإنما الحروف دالة على الكلام النفسي القائم بذاته تعالى.

ثم أكد المؤلف - رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ - أن كلامه تعالى هو قول لا خلق للكلام في اللوح المحفوظ فقال: «قولًا»، أي: قاله تعالى قولًا، ولم يخلقه في اللوح المحفوظ، وتأكيده هذا زيادة في إثبات كلامه تعالى النفسي، ورد لقول المعتزلة من أنه تعالى خلق كلامًا في اللوح المحفوظ.



وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ..

(وَأَنْزَلَهُ) أي: أنزل سُبْحَانَهُ القرآن الذي هو دالٌّ على كلامه تعالى النفسي؛ لاستحالة انفصال الصفة عن الموصوف (عَلَىٰ رَسُولِهِ) المصطفى محمد ﷺ (وَحْيًا) منه تعالى بواسطة الأمين جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال جل ثناؤه: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ [يوسف: ٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقال سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩٧] وقال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥].

(وَصَدَّقَهُ) أي: صدَّق رسولَ الله ﷺ (الْمُؤْمِنُونَ عَلَىٰ ذَلِكَ) الذي جاء به من الوحي وآمنوا به (حَقًّا) ثابتًا من عند الله تعالى (وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ) أي: المقروء والمدلول الذي هو الكلام النفسي (كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ بِالْحَقِيقَةِ) قد تكلم به في الأزل، وأنزل قرآنًا دالًا عليه كما سبق نص الإمام أبي حنيفة في ذلك.



لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ وَعَابَهُ، وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرَ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ٢٦] ، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ عَلِمْنَا، وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ، وَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، مَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ...

(لَيْسَ) كلامه تعالىٰ الذي هو صفته (بِـ) كلام (مَخْلُوقٍ) في اللوح المحفوظ كما قالت المعتزلة (كَـ) ما هو صفة (كَلَامِ الْبَرِيَّةِ) بل الحروف مخلوقة وكلامه تعالىٰ النفسي قديم كما سبق نص الإمام الأعظم عليه (فَمَنْ سَمِعَهُ) أي: القرآن المنزل الدال علىٰ كلامه تعالىٰ النفسي؛ لأنَّ الكلام النفسي لا يسمع (فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ) وليس منزلًا من عند الله تعالىٰ خالق البشر (فَقَدْ كَفَرَ) بالله تعالىٰ واندحر (وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ) أي: ذم الله تعالىٰ الوليد بن المغيرة (وَعَابَهُ) علىٰ قوله: إن القرآن من كلام البشر وليس من كلام خالق البشر (وَأَوْعَدَهُ) تعالىٰ (بِـ) دخول (سَقَرَ حَيْثُ قَالَ تَعَالَىٰ): ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ١٨ - ٢٦].

(فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِـ) عذاب (سَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ عَلِمْنَا، وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ) أي: مدلول القرآن (قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ) كلامه تعالىٰ الذي هو صفته القديمة القائمة بذاته (قَوْلَ الْبَشَرِ) الذي هو حروف حادثة، وأصوات مخلوقة (وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ) تعالىٰ (بِمَعْنًىٰ) وصفة (مِنْ مَعَانِي) وصفات (الْبَشَرِ) الحادثة (فَقَدْ كَفَرَ) بالله تعالىٰ وافترىٰ ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١]. (مَنْ أَبْصَرَ هَذَا) الذي قلناه وتلوناه وفهمه (اعْتَبَرَ) أي: قاس نفسه بغيره ممن أنكر أن يكون القرآن منزلًا من عند الله تعالىٰ، وأن مصيره سقر.

وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

(وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ): ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] (انْزَجَرَ، وَعَلِمَ) من أبصر واعتبر (أَنَّهُ) تعالىٰ (بِصِفَاتِهِ) أي: مع صفاته (لَيْسَ) ذاته كذوات البشر، ولا صفاته (كَـ) صفات (الْبَشَرِ) فقد قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].



وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ ، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ..

«مَطْلَبٌ فِي بَيَانِ رُؤْيَةِ اللهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ»

(وَ) نقول: (الرُّؤْيَةُ) أي: رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة (حَقٌّ) ثابت ثوابًا (لِأَهْلِ الْجَنَّةِ) لكن يرونه وهم في الجنة (بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ) له تعالىٰ (وَلَا كَيْفِيَّةٍ) لرؤيته من مقابلة، وجِهَةٍ، ومسافة؛ لأنها من شروط رؤية الأجسام والباري تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فيرونه كما يعلمونه بلا حد، ولا مكان، ولا جهة، ولا مقابلة، وهي حق ثابت (كَمَا نَطَقَ بِهِ) أي: بثبوت الرؤية (كِتَابُ رَبِّنَا) سُبْحَانَهُ وهو قوله جل ثناؤه: (﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾) [القيامة: ٢٣]، وفي تقديم ما وجب تأخيره: «إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ» إشارة إلىٰ أنهم حين يرونه تعالىٰ لا يرون شيئًا غيره تعالىٰ؛ إذ لو رأوا معه غيره لكان سُبْحَانَهُ محدودًا بين ما يرىٰ مما سواه.

(وَتَفْسِيرُهُ) أي: تفسير ما نطق به الكتاب جار (عَلَىٰ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ) من المعنىٰ المراد (وَعَلِمَهُ) بلا كيف ولا انحصار (وَ) كذا (كُلُّ مَا جَاءَ فِي) نحو (ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ) من نحو قوله: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ». رواه الشيخان (فَهُوَ) حق ثابت ثبوتًا (كَمَا قَالَ) ﷺ (وَمَعْنَاهُ) الذي بلغه جار (عَلَىٰ مَا أَرَادَ).

لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِـآرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِـأَهْوَائِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لله عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ.

(لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِـ) خالص (آرَائِنَا) كما فعلت المعتزلة حتى نفوا الرؤية (وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِـ) شهوة (أَهْوَائِنَا) كما فعلت المشبهة والمجسمة، بل نكون أمة وسطًا نثبت الرؤية كما أخبر بها القرآن والسنة، وننفي عنها الكيف المؤدي إلى التشبيه والتجسيم؛ (فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ) مؤمن (فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) مراده (وَ) سلَّم (لِرَسُولِهِ ﷺ) ما صح عنه وثبت (وَرَدَّ) وفوض بعد التسليم (عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ) علمه (إِلَى عَالِمِهِ) الذي قاله وفق مراده.



وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ، فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ، عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ، فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوَسْوِسًا تَائِهًا شَاكًّا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا.........................

«مَطْلَبٌ فِي تَفْوِيضِ عِلْمِ الْمُتَشَابِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى»

(وَ) اعلم أنه (لَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ) راسخة (إِلَّا عَلَىٰ ظَهْرِ) سبيل (التَّسْلِيمِ) لما جاء عن الله تعالىٰ، وعن رسوله ﷺ (وَالِاسْتِسْلَامِ) لحكمه تعالىٰ، وحكم رسوله ﷺ؛ فإن الإسلام هو الانقياد لأمر الله تعالىٰ، ولا يتحقق ذلك إلا بالتسليم والاستسلام لما جاء عن بارئ الأنام (فَمَنْ) لم يسلِّم ويستسلم، ويرد علم ما جاء عن الله تعالىٰ إليه سُبْحَانَهُ، ثم (رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ) وحُجِبَ (عَنْهُ عِلْمُهُ) من المتشابه ولم يدركه عقله (وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ) لقائله وعالمه (فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ) عن ولوج بحر ما هو قاصر عن درك ساحله فضلًا عن بلوغ لججه، ورده طلبه الوقوف علىٰ ما حظر عنه علمه (عَنْ) عطاء (خَالِصِ التَّوْحِيدِ) لله تعالىٰ (وَ) منعه من نيل (صَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَ) حرمه من بلوغ (صَحِيحِ الْإِيمَانِ)؛ فإنَّ العجز عن الإدراك إدراك، ومن عرف نفسه بالعجز والفقر عرف ربه بالقدرة والغنىٰ.

(فَـ) ترىٰ الذي لم يقنع بالتسليم لخالقه (يَتَذَبْذَبُ) مترددًا (بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ) تارةً (وَ) بين (التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ) تارةً أخرىٰ (وَ) بين (الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ) حال كونه (مُوَسْوِسًا) لنفسه أوهام ظلمات الباطل (تَائِهًا) عن سبيل الهدىٰ (شَاكًّا) في حقيقة إيمانه (لَا مُؤْمِنًا) بالله حق الإيمان، ولا (مُصَدِّقًا) بما جاء من عند تعالىٰ حق اليقين (وَلَا جَاحِدًا) ذلك، ولا (مُكَذِّبًا) له.

وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِـوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِـفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ، بترك التَّأْوِيلِ وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ، وَشَرَائِعُ النَّبِيِّينَ، وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ، فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا، مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ...

(وَ) اعلم -علمك الله تعالىٰ- أنه (لَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ) أي: رؤية الباري تعالىٰ يوم القيامة (لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِـ) رديء (وَهْمٍ) توهمه من إحاطة، وجهة، ومقابلة، ومسافة؛ فإن غاية درك الوهم إنما هو المحسوسات والله تعالىٰ محال عليه ذلك، ومنزه عما هنالك (أَوْ تَأَوَّلَهَا) أحد منهم (بِـ) سوء (فَهْمٍ) فهمه؛ كما تأوَّلت المعتزلة قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٣]، أي: منتظرة ثوابه؛ (إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ) لله تعالىٰ المقتضي نفيها، بل (وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًىٰ يُضَافُ إِلَىٰ الربوبية) ومقام الذات العلية إنما يكون كماله (بترك التَّأْوِيلِ) المؤدي للتعطيل (وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ) لعالمه.

(وَعَلَيْهِ) أي: وعلىٰ هذا الذي ذكرته من ترك التأول المفضي إلىٰ النفي والتعطيل، ولزوم الاستسلام والتسليم لرب العالمين (دِينُ الْمُسْلِمِينَ) الذي يدينون به لرب العالمين (وَشَرَائِعُ النَّبِيِّينَ) ومذهب السلف الصالحين (وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ) لِمَا قصر عن دركه عقله، مما وصف الله تعالىٰ به نفسه (وَ) لم يجتنب سبل ظلمات (التَّشْبِيهَ) لله تعالىٰ بخلقه من الحد، والجهة، والمكان وغير ذلك (زَلَّ) قصده في مهاوي الضلال والتيه (وَلَمْ يُصِبِ) رميه قلب حقيقة (التَّنْزِيهَ) وكان سعيه كهباء في ريح؛ (فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ) أي: عظم (وَعَلَا) أي: وتنزه (مَوْصُوفٌ) تعالىٰ في الأزل (بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ) فلا شريك له (مَنْعُوتٌ) سُبْحَانَهُ

(بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ) فلا ند، ولا ضد، ولا شبيه له: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]. (لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ) تعالىٰ وصفاته (أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ) ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]؛ فأين التراب من رب الأرباب، وأين من وصفه النقص والعدم ممن نعته الكمال والقدم؟! ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٨٢﴾ [الزخرف: ٨٢]. فلما كان جل ثناؤه قديمًا في وجوده، أحدًا في ذاته، وهو: ما لا تركب فيه كما قال جل ثناؤه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ إذ في التركب سبق الافتراق، ثم طروّ الاجتماع، وهو نعت الحادث بعد العدم، ووصف الفقير المحتاج إلىٰ من يركبه.



تَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ.

«تَعَالِيهِ تَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ وَالأَعْضَاءِ»

(تَعَالَىٰ) سُبْحَانَهُ وتنزه (عَنِ) سمات الحوادث، وأوهام الهواجس من (الْحُدُودِ) التي هي أطراف الأشياء (وَالْغَايَاتِ) وهي منتهىٰ الشيء (وَالْأَرْكَانِ) التي يقوم بها الشيء (وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ) التي هي الجوارح؛ فإنها من صفات الأجسام، ونعوت الحوادث التي تقبل الإعدام، فإنَّ كل ما في الكون منحصر بين عرض قائم بجوهر، وجوهر لا يخلو عن عرض، وهذا علامة الحدوث والافتقار؛ لأنَّ العرض حادث محال بقاؤه، والجوهر لا يسبق العرض، وما لا يسبق الحادث فهو حادث، والحدود، والغايات، والأعضاء، أمارات التركب الحادث، القابل للافتراق بعد الاجتماع الحادث، وما له حد وغاية فهو من المقادير الجائزة التي تقبل الزيادة والنقصان، فتحتاج إلىٰ مخصص يخصصها بقدر، ثم ما له حدٌّ وغاية فهو قابل للانقسام، والانقسام عدم بعد وجود، وذو الحد والغاية محدود، والمحدود مقهور، وكل ذلك محال علىٰ الباري القديم تعالىٰ الذي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

«مَطْلَبٌ فِي اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ تَعَالَى فِي جِهَةٍ»

(لَا تَحْوِيهِ) تعالىٰ لا جهة واحدة من جهة العرش كما قالت المبتدعة، ولا (الْجِهَاتُ السِّتُّ) التي هي الفوق، والتحت، واليمين، والشمال، والأمام، والخلف (كَـ) ما هو نعت (سَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ) من المخلوقات، ومن جعل الله تعالىٰ في جهة فقد حدَّه، ومن جعله فوق العرش فقد حدَّه من جهة العرش، ونعته

بنعت الحدوث، وشبهه بخلقه، تعالىٰ الله عما يصفون.

هذا، واعلم -علَّمني الله تعالىٰ وإياك- أنَّ في أصداف كلام الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ جواهر معان، وخفي إشارات لا بد من إظهارها مبانيها؛ لإخراج مكنون معانيها، فنقول وبالله تعالىٰ نحول ونصول:

إنَّ في كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ إثباتًا لمذهب أهل الحق، وردًا لمذهب أهل الباطل كما هو دينه وديدنه في هذا الكتاب، فإنه حين ذكر المنع من التأويل الذي قيدناه بالتعطيل بَيَّنَ أنَّ ما جاء به التنزيل من المتشابه في وصف الباري ليس يراد ظاهره المقتضي للجسمية والجوارح؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله جل ثناؤه: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، وأشباهها؛ لأنَّ معنىٰ ظاهر هذه المتشابهات هي الأعضاء والآلات، وهي دليل التركب المقتضي الفقر والحدوث، المنافي للغنىٰ والقدم، فحين ذكر أنَّ الله تعالىٰ منزه عن الأعضاء وأخواتها أشار إلىٰ أن تلك المتشابهات مصروفٌ ظاهرها مع تفويض معناها إلىٰ عالمه تعالىٰ، وهذا الصرف هو عين التأويل لكن بلا نفي ولا تعطيل، فنثبت المعنىٰ الذي أراده الله تعالىٰ كما أراده، وننفي ما يوهم التشبيه والتمثيل؛ بناء علىٰ المحكم من الكتاب الجليل، وهو قوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]، فقد بين الله عز وجل في القرآن الكريم أنَّ المتشابه يردُّ إلىٰ المحكم فقال سُبۡحَانَهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ [آل عمران: ٧]، والأم: هي الأصل، فيكون المحكم من الآيات هو الأصل، والمتشابه منها هو فرع هذا الأصل، ولا جَرَمَ أنَّ الفرع يردُّ إلىٰ أصله؛ ليعلم، فكل متشابه يصرف عن ظاهره، ويرد إلىٰ المحكم، فإذا نظرنا في قوله تعالىٰ:

﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص: ٨٨]، وكنا قد علمنا من المحكم أنَّ الباري تعالىٰ ليس يشبهه شيء، وأنه واحد أحد، وهو الذي لا تركب فيه، والمتفرد بصفاته، علمنا حينئذ أنَّ ظاهر الآية وهو الوجه لا يراد به الجارحة ألبتة، وأنَّ المراد بها الذات العلي، وظهر أنَّ معنىٰ الآية: «كل شيء هالك إلا هو تعالىٰ»، ومثله سائر المتشابهات.

وفي قوله: «لا تحويه الجهات الست» نفي لكونه تعالىٰ في جهة العلو الذي تقوله المشبهة والمجسمة من الحشوية والكرامية، وأذيالهم؛ لأنَّه لو كان تعالىٰ فوق العرش كما يزعم أهل الباطل لكان محتوىٰ من جهة العرش التي هي جهة التحت لمن هو فوقه، ولزم من ذلك كونه تعالىٰ محدود الذات من جهة العرش، وهو ما نقله ابن تيمية في كتابه: «بيان تلبيس الجهمية» عن بعض أئمته من المبتدعة المجسمة، ثم صوَّب بعد نقله هذا أن معبوده محدود من جهاته الست لا من جهة العرش فقط، والعياذ بالله تعالىٰ، ثم نسب ذلك زورًا وبهتانًا إلىٰ الإمام أحمد ابن حنبل وهو منه براء؛ فإن ما كان محدودًا من جهة جاز أن يكون محدودًا من سائر جهاته؛ لاستوائها في المثلية؛ وما جاز علىٰ شيء جاز علىٰ مثله، فيكون سُبۡحَانَهُ مقدارًا، والمقادير من الجائزات التي تقبل الزيادة والنقصان، وتحتاج إلىٰ مخصص يخصصها بقدر معين، وهو أمارة الحدوث والافتقار، ثم ما كان مقدارًا كان ذا أطراف وغايات ونهايات، وما كان كذلك فهو ذو أجزاء قابلة للانقسام، وما يقبل الانقسام فهو مجتمع الأجزاء بعد افتراقها، والاجتماع والافتراق حادثان، وما كان كذلك لم يكن إلهًا بل مخلوقًا حادثًا مفتقرًا حدده غيره وجمعه، وقد نفىٰ المصنف ذلك كله: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الزخرف: ٨٢].

وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، إِلَى حَيْثُ شَاءَ الله مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ الله بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى.

«مَطْلَبٌ فِي الإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ»

(وَ) نقول قولًا باللسان، واعتقادًا بالجنان: (الْمِعْرَاجُ) بالنبي ﷺ إلىٰ السماوات العلىٰ، ثم إلىٰ سدرة المنتهىٰ (حَقٌّ) ثابت بالكتاب، والسنة، ولا يمنعه حكم العقل (وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ) ليلًا من المسجد الحرام إلىٰ المسجد الأقصىٰ؛ قال سُبْحَانَهُ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلٗا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] (وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ) الكريم لا بروحه (فِي الْيَقَظَةِ) لا في المنام من المسجد الأقصىٰ (إِلَىٰ السَّمَاءِ) السابعة مرورًا بما دونها (ثُمَّ) عرج به ﷺ (إِلَىٰ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ) تعالىٰ له (مِنَ) العروج إلىٰ (الْعُلَا) حتىٰ بلغ الجنة وسدرة المنتهىٰ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ۝١١ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝١٢ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ۝١٥ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ۝١٦ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ۝١٨﴾ [النجم: ٨ - ١٨].

(وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ) له من الإكرام (وَأَوْحَىٰ) الله تعالىٰ (إِلَيْهِ) ﷺ (مَا أَوْحَىٰ) من الإنعام.





وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ حَقٌّ، وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ...

«مَطْلَبٌ فِي الحَوْضِ وَالشَّفَاعَةِ»

(وَ) نقول معتقدين: (الْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ) أي: الذي أكرم الله تعالىٰ النبي ﷺ (بِهِ) حال كونه (غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ) كما قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَىٰ الحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا». رواه الشيخان (حَقٌّ) ثابت بمتواتر السنة خلافًا للمبتدعة من المعتزلة الذين أنكروه.

(وَ) نقول معتقدين: (الشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا) النبي ﷺ (لَهُمْ) أي: لأهل الكبائر من أمته (حَقٌّ) ثابت (كَمَا رُوِيَ فِي) الحوض السابق ذكره، والشفاعة صحيحُ (الأَخْبَارِ) عن النبي المختار صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وأصحابه الأتقياء الأطهار.

أما الحوض فقد جاء ذكره في القرآن، وتواترت به الأحاديث الصحاح والحسان، وأجمع عليه أهل السنة والعرفان.

قال الإمام الحافظ السيوطي: «ورد ذكر الحوض من رواية بضعة وسبعين صحابيًا، منهم الخلفاء الراشدون، وحفاظ الصحابة». اهـ، «البدور السافرة».

وأمَّا ذكره في القرآن فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَيْنَمَا رَسُولُ الله ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا؛ إِذْ أَغْفَىٰ إِغْفَاءَةً في الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: أُنزِلَت عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ، فَقَرَأَ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ١ - ٣]، ثُمَّ قَالَ: أَتَدْرُونَ مَا الكَوْثَر؟ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ وَعَدَنِيهِ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ، عَلَيهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ،

هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، آنِيَتُهُ عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ». رواه مسلم، وفي: «الصحيحين» عَن عَبدِ الله بنِ عَمْروِ بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «حَوضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا».

وفي رواية أخرىٰ قال: «مَا بَيْنَ نَاحِيَتَي حَوْضِي كَمَا بَينَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةِ»، وَفي «صحِيح مسلم» من حديث أبي ذَرٍّ: «عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَا بَيْنَ عَمَّان إِلَىٰ أَيْلَةَ».

وقال ﷺ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَىٰ حَوْضِي». رواه الشيخان.

وقال ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيكُم، وَإِنِّي وَاللهِ لَأَنْظُرُ إِلَىٰ حَوْضِي الْآنَ». الحديث، رواه الشيخان، وفيه دليل علىٰ أنه موجود لا أنه سيوجد، إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

وأمَّا مطلق الشفاعة فقد جاء ذكرها في قاطع النقل، ودل علىٰ جوازها صحيح العقل، وأجمع علىٰ ثبوتها أهل الحق، وتواترت فيها الأحاديث.

أمَّا الكتاب فقوله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وقوله جل ثناؤه: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩].

وأمَّا السنة فقوله ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي». رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حسن صحيح.

وَقَالَ ﷺ: «أُعطِيتُ خَمسًا لَم يُعطَهُنَّ أَحَدٌ قَبلِي...» ثُمَّ قَالَ: «وَأُعطِيتُ الشَّفَاعَةَ». رَوَاهُ الشَّيخَانِ.

وَقَالَ ﷺ: «مَن قَالَ حِينَ يَسمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعوَةِ وَالصَّلَاةِ

القَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ، وَابعَثهُ مَقَامًا مَحمُودًا الذِي وَعَدتَهُ حَلَّت لَهُ شَفَاعَتِي يَومَ القِيَامَةِ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

وَقَالَ ﷺ: «كُلُّ نَبِيٍّ سَأَلَ سُؤَالًا» أَو قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعوَةٌ قَد دَعَا بِهَا فَاستُجِيبَ، فَجَعَلتُ دَعوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَومَ القِيَامَةِ». رَوَاهُ الشَّيخَانِ.

وَفِي رِوَايَةِ مُسلِمٍ: «وَإِنَّهَا نَائِلَةٌ إِن شَاءَ اللهُ مَن مَاتَ مِن أُمَّتِي لَا يُشرِكُ بِاللهِ شَيْئًا».

وقال في حديث الشفاعة: «فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَأَستَأذِنُ عَلَىٰ رَبِّي فَيُؤذَنُ لِي وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحضُرُنِي الْآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ: ارفَعْ رَأسَكَ وَقُلْ يُسْمَع لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَع تُشَفَّع، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِق فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ». الحديثَ، رواه البخاري.

وأمَّا العقل فإنه إذا ثبت جواز مغفرة ذنب صاحب الكبيرة ابتداء جاز أن يغفر ذنبه بشفاعة الشافعين؛ لأنَّ مبنىٰ الشفاعة علىٰ جواز المغفرة، فإذا جازت المغفرة جازت الشفاعة.



وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

«مَطْلَبٌ فِي أَخْذِ اللهِ تَعَالَى الْمِيثَاقَ مِنَ الْعِبَادِ»

(وَ) نقول معتقدين: (الْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ) وأشهدهم علىٰ أنفسهم (حَقٌّ) ثابت بالكتاب والسنة.

أما الكتاب فقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢ - ١٧٣].

وأما السنة فقال رسول الله ﷺ: «أَخَذَ اللهُ الْمِيثَاقَ مِن ظَهْرِ آدَمَ، فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ ذُرِّيَّةً ذَرَاهَا، فَنَثَرَهُم نَثْرًا بينَ يَدَيْهِ كَالذَّرِّ، ثُمَّ كَلَّمَهُم فَقَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢ - ١٧٣]. رواه النسائي في: «الكبرىٰ»، وأحمد، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، فهذا نص من النبي ﷺ أنه خطاب حقيقة ثم إقرار.

وعن أُبَيٍّ بن كعب رَضِيَٱللَّهُعَنهُ موقوفًا: «جَمَعَهُم، فَجَعَلَهُم أَروَاحًا، ثُمَّ صَوَّرَهُم، فَاستَنطَقَهُم فَتَكَلَّمُوا، ثُمَّ أَخَذَ عَلَيهِم المِيثَاقَ». رواه أحمد، والحاكم وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

وفي رواية أخرىٰ عن أُبَيٍّ أيضًا قال: «فَلَا تُشرِكُوا بِي شَيْئًا؛ فَإِنِّي أُرسِلُ إِلَيكُم رُسُلِي يُذَكِّرُونَكُم عَهدِي وَمِيثَاقِي، وَأُنزِلُ عَلَيكُم كُتُبِي، فَقَالُوا: نَشهَدُ أَنَّكَ

رَبُّنَا وَإِلَهُنَا، لَا رَبَّ لَنَا غَيرُكَ، وَلَا إِلَهَ لَنَا غَيرُكَ». رواه أحمد، والحاكم بإسناد صحيح.

وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَخرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ صُلْبِهِ فَجَعَلَهُم عُقَلَاءَ، فَخَاطَبَهُم وَأَمَرَهُم بِالإِيمَانِ، وَنَهَاهُم عَنِ الكُفرِ، أَمَرَهُم بِالإِيمَانِ، وَنَهَاهُم عَنِ الكُفرِ فَأَقَرُّوا». اهـ، «الفقه الأكبر».



وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ...

«مَطْلَبٌ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى بِعَدَدِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ»

(وَ) نقول معتقدين: (قَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَىٰ) في الأزل و(فِيمَا لَمْ يَزَلْ) وفيما لا يزال (عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ) بفضله (وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ) بعدله، قد علمهم (جُمْلَةً وَاحِدَةً) لا علىٰ سبيل التعاقب، علمًا لا يناقضه ظنٌّ، ولا يساوره شكٌّ، ولا يخامره وهم (فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ) الذي علمه تعالىٰ في الأزل (وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ) شيء، وإلا انقلب العلم جهلًا، وهو محال علىٰ الباري تعالىٰ.

فعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي يَدِهِ كِتَابَانِ، فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الكِتَابَانِ؟» فَقُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنَا، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ الْيُمْنَىٰ: «هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَىٰ آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا»، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: «هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ النَّارِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَىٰ آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا». رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ) معلومة له تعالىٰ في الأزل، وفيما لم يزل ولا يزال (فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ) لا يتخلف عن علمه شيء منها كما قال تعالىٰ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق: ٢٩].

وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ.

(وَ) نقول: (كُلٌّ) من الخلق (مُيَسَّرٌ لِمَا) أي: للعمل الذي (خُلِقَ لَهُ) أي: لأجله، فعن عمران بن الحصين قال: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَعُلِمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ قِيلَ: فَفِيمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ». رواه البخاري ومسلم.

«مَطْلَبٌ فِي السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ»

(وَالْأَعْمَالُ) معتبرة (بِالْخَوَاتِيمِ) لا بما يسبقها، قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ العَبْدَ لَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَىٰ النَّاسُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَىٰ النَّاسُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا». رواه البخاري.

(وَالسَّعِيدُ) من الخلق (مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ) أي: بتقديره في الأزل، وأطلق القضاء علىٰ القدر من حيث اللغة لا الاصطلاح (وَالشَّقِيُّ) منهم (مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ) أي: بتقديره في الأزل، قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ». رواه البخاري.

وقال ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَىٰ كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝﴾ [الليل: ٥ - ٦]. رواه البخاري.



وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا، وَفِكْرًا، وَوَسْوَسَةً؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ؛ كَمَا قال اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ ، فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ كِتَابِ اللهِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

«مَطْلَبٌ فِي تَفَرُّدِ عِلْمِهِ تَعَالَىٰ بِالْقَدَرِ»

ولما ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ القدر وأطلق عليه اسم القضاء من حيث اللغة قال: (وَأَصْلُ الْقَدَرِ) عند المتقدمين من أصحابنا هو (سِرُّ اللَّهِ تَعَالَىٰ) وعلمه المكنون بما يكون (فِي خَلْقِهِ) وأما عند المتأخرين فهو: تحديد كل مخلوق في الأزل بحده الذي يوجد عليه كَمًّا وقدرًا، زمانًا ومكانًا، خيرًا وشرًا، والقضاء يكون مظهرًا للقدر (لَمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ) السِّرِّ (مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ) وإنما تفرد الله تعالىٰ بعلمه.

(وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ) السر؛ لأجل معرفته وإدراكه هي (ذَرِيعَةُ) الوصول إلىٰ (الْخِذْلَانِ) والعياذ بالله تعالىٰ (وَ) هي (سُلَّمُ) دَرَكِ (الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ) الزلل وركوب (الطُّغْيَانِ)؛ لأنَّ منشأ هذا التعمق يكون عن ارتياب ونكران (فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ) التعمق وإن كان (نَظَرًا، وَفِكْرًا، وَوَسْوَسَةً؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ) قد (طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ) جميع (أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ) سُبْحَانَهُ (عَنْ) الاستشراف لنيل (مَرَامِهِ؛ كَمَا قال اللهُ تَعَالَىٰ فِي) محكم (كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ ، فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟) وقع في مهالك الزلل.

(فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ كِتَابِ اللهِ) تعالىٰ، وأتىٰ بأمر جلل (وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ) فمن سأل: لم فعل؟ كان من الكافرين.



فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ الله تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ..........................

(فَهَذَا) الذي سبق ذكره (جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ) في بيان مسائل الاعتقاد (مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ) بنور الإيمان وثبات اليقين (مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَىٰ) المتقين (وَ) هذه الجملة من الاعتقاد (هِيَ دَرَجَةُ) العلماء (الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ) فهم بين دليل وبرهان، وتفويض وتسليم بكامل الإيمان؛ (لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ) وهو علم الدليل والبرهان علىٰ وجود خالق الأكوان (وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ) وهو ما استأثر الله تعالىٰ بعلمه من الغيب وسر القدر (فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ) في الخلق (كُفْرٌ) وجحود؛ لأنَّ فيه نفي وجود واجب الوجود (وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ) وهو ما استأثر الله تعالىٰ بعلمه (كُفْرٌ) ومُرُود؛ لأنَّ فيه تكذيب القرآن المجيد؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وقوله جل ثناؤه: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].





وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ الْقَلَمِ وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رَقَمَ...

(وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ) في قلب العبد (إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ) بالتفويض والتسليم للخالق المعبود: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

«مَطْلَبٌ فِي اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ»

(وَنُؤْمِنُ بِـ) وجود (اللَّوْحِ) المحفوظ كما قال سُبْحَانَهُ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۝٢٢﴾ [البروج: ٢٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣﴾ [الطور: ٣].

(وَ) نؤمن بوجود (الْقَلَمِ) كما قال تعالىٰ: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١﴾ [القلم: ١] (وَ) نؤمن (بِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رَقَمَ) القلم كما قال جل ثناؤه: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ۝١٢﴾ [يس: ١٢]، وقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝٥٣﴾ [القمر: ٥٣].

وعن عبادة بن الصامت قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ: رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ» يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ عَلَىٰ غَيْرِ هَذَا فَلَيْسَ مِنِّي». رواه أبو داود، ورواه الترمذي بلفظ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَجَرَىٰ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ الأَبَدِ»، قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ، لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ.

«مَطْلَبٌ فِي أَنَّ الْقَدَرَ أَزَلِيٌّ لَا يَتَغَيَّرُ»

(فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ) أوَّلهم وآخرهم (عَلَىٰ شَيْءٍ) قد (كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيهِ) أي: في اللوح المحفوظ (أَنَّهُ كَائِنٌ) للخلق أو عليهم؛ (لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ) لهم أو عليهم (لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ) أوَّلهم وآخرهم (عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ) للخلق أو عليهم (فِيهِ) أي: في اللوح المحفوظ؛ (لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا) لهم أو عليهم (لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ)؛ فقد (جَفَّ الْقَلَمُ) من إطلاق اللازم وهو جفاف القلم، علىٰ الملزوم وهو انقضاء الكتابة، أي: قضي الأمر وفرغ منه؛ لأنَّ الفروغ بعد الشروع يستلزم جفاف القلم عن مداده (بِمَا هُوَ كَائِنٌ) من خير أو شر (إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ) فلا تبديل ولا تغيير، قال رسول الله ﷺ: «قَدْ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ، فَلَوْ أَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَرَادُوا أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ عَلَيْكَ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ عَلَيْكَ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ». رواه الإمام أحمد، والترمذي وقال: حسن صحيح.

(وَ) نؤمن أنَّ (مَا أَخْطَأَ) أي: جاوز (الْعَبْدَ) من نفع أو ضر (لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَ) نؤمن أنَّ (مَا أَصَابَهُ) من خير أو شر (لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ) كما قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١].

وقال ﷺ: «وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ

قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». رواه مسلم.

وقال ﷺ: «لِكُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةٌ ، وَمَا بَلَغَ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّىٰ يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ». رواه أحمد، والطبراني، ورجاله ثقات.



وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقِّبٌ، وَلَا مُزِيلٌ، وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا نَاقِصٌ، وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ، فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ.

وَالِاعْتِرَافُ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ ، **وَقَالَ تَعَالَى:** ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ .

«مَطْلَبٌ فِي وُجُوبِ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ»

(وَ) يجب (عَلَىٰ الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ) علم اليقين (أَنَّ اللَّهَ) تعالىٰ (قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ) في الأزل (فِي) وجود (كُلِّ كَائِنٍ) يكون (مِنْ) جميع (خَلْقِهِ) تعالىٰ من البدء إلىٰ الأبد، قلَّ أو كثر، دقَّ أو عظم، شرٌّ أو خير، طاعة أو معصية، غِنًىٰ أو فقر (فَقَدَّرَ ذَلِكَ) كله وَفق علمه تعالىٰ (تَقْدِيرًا مُحْكَمًا) متقنًا لا خلل فيه (مُبْرَمًا لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقِّبٌ) أي: لا مؤخر لما قدَّر (وَلَا مُزِيلٌ) له (وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا نَاقِصٌ) له (وَلَا زَائِدٌ) عليه (مِنْ خَلْقِهِ) كلهم سواء كان (فِي سَمَاوَاتِهِ وَ) في (أَرْضِهِ، وَذَلِكَ) العلم بما كان (مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ) من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها، أي: من الإيمان المعقود بالإيقان (وَ) من (أُصُولِ الْمَعْرِفَةِ) لأهل العرفان.

(وَ) يجب علىٰ العبد (الِاعْتِرَافُ) والإقرار (بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَىٰ) أي: بأن يعتقد جازمًا أنَّ الله تعالىٰ واحد في ذاته، واحد في صفاته، واحد في أفعاله (وَ) يجب علىٰ العبد الاعتراف والإقرار بـ (رُبُوبِيَّتِهِ) تعالىٰ لخلقه؛ (كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ) الكريم: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. فهذا إخبار من الله تعالىٰ أنه قدر كل شيء في الأزل، ثم خلقه كما قدره (وَ) كما (قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ للهِ تَعَالَى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا...............................

(فَوَيْلٌ) ثم وَيلٌ (لِمَنْ صَارَ للهِ تَعَالَىٰ) من خلقه (في) نكران (الْقَدَرِ خَصِيمًا ، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ) أي: القدر في الدنيا (قَلْبًا سَقِيمًا) وفكرًا ذميمًا (لَقَدِ الْتَمَسَ) منكِر القدر وسقيمُ القلب (بِوَهْمِهِ) وسوء فهمه (فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا) وعلمًا قديمًا (وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ) من الإنكار (أَفَّاكًا أَثِيمًا) قال رسول الله ﷺ: «وَلَوْ كَانَ أُحُدٌ لَكَ ذَهَبًا ، فَأَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ ، ثُمَّ لَمْ تُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ ، وَتَعْلَمْ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ ، مَا تُقُبِّلَ مِنْكَ ، وَلَوْ مِتَّ عَلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ دَخَلْتَ النَّارَ». رواه أبو داود، وابن ماجه، والإمام أحمد، وإسناده صحيح لغيره.



وَالعَرْشُ، وَالكُرْسِيُّ، حَقٌّ، وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ العَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَبِمَا فَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

«مَطْلَبٌ فِي العَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ»

(وَ) نقول معتقدين: (العَرْشُ، وَالكُرْسِيُّ، حَقٌّ) ثابت بالكتاب والسنة كما قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. (وَهُوَ) سُبْحَانَهُ (مُسْتَغْنٍ عَنِ العَرْشِ) أن يكون له مكانًا أو مستقرًا ومقامًا كما قالت الكرامية، والحشوية، وأذيالهم (وَ) مستغن سُبْحَانَهُ عن (مَا دُونَهُ) أي: دون العرش إلىٰ الفرش كما قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٨] وقال جل ثناؤه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤] (مُحِيطٌ) علمه سُبْحَانَهُ (بِكُلِّ شَيْءٍ) تحت العرش (وَ) محيط علمه (بِمَا فَوْقَهُ) أي: فوق العرش لا يخفىٰ عليه شيء من ذلك (وَقَدْ أَعْجَزَ) سُبْحَانَهُ (عَنِ الْإِحَاطَةِ) بعلمه وكنه ذاته (خَلْقَهُ) كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال جل شأنه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥].



وَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا...

«مَطْلَبٌ فِي خُلَّةِ الْخَلِيلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»

(وَنَقُولُ) معتقدين: (إِنَّ اللَّهَ) تعالىٰ (اتَّخَذَ) نبيه (إِبْرَاهِيمَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (خَلِيلًا) كما قال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، ثم اختلفوا في معنىٰ: «الخليل»، وألطف ما قيل أنَّه الذي لا خلل في محبته، بل هو الذي محبته تامة كاملة، قال رسول الله ﷺ: «فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا». رواه مسلم.



وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا، وَنُؤْمِنُ بِـالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ، وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ...

«مَطْلَبٌ فِي تَكْلِيمِ اللهِ تَعَالَى نَبِيَّهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ»

(وَ) نقول معتقدين: (كَلَّمَ اللهُ) تعالىٰ (مُوسَىٰ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (تَكْلِيمًا) كما قال تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، أي: أسمعه كلامًا خلقه في الشجرة دالًا علىٰ كلامه النفسي كما قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]؛ لأنَّ ذات الله تعالىٰ وصفاته محال أن تحل في شيء، ومعنىٰ التكليم: هو إسماع الكلام، نقول ذلك (إِيمَانًا) جازمًا (وَ) نصدق به (تَصْدِيقًا) لازمًا (وَ) نسلم له (تَسْلِيمًا) لازبًا (وَنُؤْمِنُ بِـ) وجود (الْمَلَائِكَةِ) الكرام (وَ) نؤمن ببعثة (النَّبِيِّينَ) أجمعين (وَ) نؤمن بـ(الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَىٰ الْمُرْسَلِينَ) عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم (وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا) كلهم (عَلَىٰ الْحَقِّ الْمُبِينِ) والصراط القويم، هادين مهديين (وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا) ممن شهدوا شهادتنا، وصلوا صلاتنا (مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ) حقيقة (مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ) ومقرين (وَلَهُ) ﷺ (بِكُلِّ مَا قَالَهُ) من قول (وَأَخْبَرَ) به من خبر (مُصَدِّقِينَ) وإن عصَوا واقترفوا كبائر الذنوب، وكانوا من العاصين كما قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّىٰ صَلاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلاَ تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ». رواه البخاري.

وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ، وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ.

(وَلَا نَخُوضُ فِي) الكلام في ذات (اللَّهِ) تعالىٰ وصفاته بخالص الوهم، وساذج الفهم، دون اتباع السنة والكتاب (وَلَا نُمَارِي) أي: لا نشك ولا نرتاب (فِي) شيء ثبت من (دِينِ اللهِ) تعالىٰ، قال جل ثناؤه: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴿٥٥﴾﴾ [الحج: ٥٥].

(وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ) بغير الحق (وَنَعْلَمُ) ونشهد (أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ (فَعَلَّمَهُ) أي: علَّم جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ القرآن (سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَهُوَ) أي القرآن بمعنىٰ المدلول والمقروء (كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ) الذي هو صفته القائم بذاته (لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ) أي: خلق كلام الله تعالىٰ الذي هو صفته؛ فإنَّ كلمة: «القرآن»: إما مشترك لفظي بين الدال وهو ما بين دفتي المصحف، وبين المدلول وهو الكلام النفسي القائم بذاته تعالىٰ، أو هو مجاز من إطلاق الدال علىٰ المدلول كما نص الإمام أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ ذلك بقوله: «لأنَّ الكتابة والحروف والكلمات والآيات دلالة القرآن؛ لحاجة العباد، وكلام الله تعالىٰ قائم به، ومعناه مفهوم بهذه الأشياء». اهـ، «الوصية».

ثم الإضافة في قوله: «كلام الله» علىٰ قسمين: فإن أريد بها المدلول الذي هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالىٰ كانت الإضافة للاختصاص، وإن أريد بها الدال وهو الحروف والكلمات فالإضافة إضافة خلق؛ لأن الكلمات والحروف مخلوقة كما نص عليه الإمام الأعظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: «ونحن نتكلم بالآلات

والحروف ، والله تعالىٰ يتكلم بلا آلة ولا حروف ، والحروف مخلوقة» . اهـ ، «الفقه الأكبر» ، حتىٰ إن علماؤنا قد أوجبوا تقيد: «القرآن» بـ «كلام الله تعالىٰ» عند إرادة المعنىٰ القائم بالذات العلي ، وقالوا: لو حلف بالقرآن لا يكون يمينًا ؛ لأنَّه غير متعارف ، ولأنه حلف بغير الله تعالىٰ بل بالحروف المنزلة كذا في: «الهداية» ، و«رد المحتار» .

أما الدليل السمعي علىٰ أنَّ حروف القرآن مخلوقة فقوله تعالىٰ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ ، فإن الجعل إن عدّي إلىٰ مفعول واحد كان بمعنىٰ الخلق ، والمخلوق هو الحروف ، وإن عدّي إلىٰ مفعولين كان بمعنىٰ التصيير ، وكلاهما يلزمه التغير ؛ لأنَّ الخلق هو الإيجاد من العدم إلىٰ الوجود ، والتصيير هو التحويل ، وهو: إما تحويل الذات ، وإما تحويل الصفات ، وكل ذلك دليل الحدوث .

وقال جل شأنه: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] ، أي: لقالوا: أرسول عربي ، وقرآن أعجمي ؟! ، أو أقرآن أعجمي ، ومرسَل إليه عربي ؟!

وجه الاستدلال بهذه الآية أن الله تعالىٰ علق جعل القرآن أعجميًا علىٰ أمر ممكن ، وهو قولهم: «أعربي وأعجمي» ، وما علق علىٰ ممكن فهو ممكن .

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ﴾ [الشعراء: ٥] ، قال سلطان العلماء الإمام العزُّ بن عبد السلام: «جعل الآتي من عند الله تعالىٰ محدثًا ، فمن زعم أَنه قديم فقد رد علىٰ الله سُبْحَانَهُ وتعالىٰ ، وإنما هذا الحادث دليل القديم» . اهـ ، «طبقات الشافعية الكبرىٰ» .

وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ، وَلَا نَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ.

وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ..

«مَطْلَبٌ فِي لُزُومِ الْجَمَاعَةِ»

(وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ) من أهل السنة والجماعة المنصورين الناجين، بل نلزم جماعتهم وإجماعهم، ولا نفارقهم قولًا ولا اعتقادًا، فقد قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥]، حيث جمع الله تعالىٰ بين مشاققة الرسول ﷺ وبين اتباع غير المسلمين في الوعيد.

«مَطْلَبٌ فِي كُفْرِ الْمُسْتَحِلِّ لِلْمَعْصِيَةِ»

(وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا) من المسلمين (مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ) اقترفه ولو كبيرة (مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ) أي: يعتقد حِلَّهُ، فالسين والتاء للاعتقاد.

(وَلَا نَقُولُ) كما قالت المرجئة: (لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ) ولا ينفع مع الكفر حسنة لمن عملها.

(وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) أحياء وميتين (أَنْ يَعْفُوَ) الله تعالىٰ (عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ) يوم القيامة (بِرَحْمَتِهِ، وَ) لكن (لَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ) العقوبة من الله تعالىٰ لخفي إثم، وباطن ذنب من سمعة ورياء؛ لعدم عصمتهم من ذلك.

وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ........................

«لَا نَقْطَعُ لِأَحَدٍ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ»

(وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ) على سبيل القطع؛ حتى لا نتألى على الله سُبْحَانَهُ (وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ) ومذنبهم (وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ) أي: على المذنبين من العقوبة على ذنوبهم (وَ) لكن (لَا نُقَنِّطُهُمْ) من رحمة الله تعالى ولا نؤيسهم من رَوح الله؛ ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨٧﴾ [يوسف: ٨٧].



وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ القِبْلَةِ، وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

وَالْإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ..

«الأَمْنُ مِنَ الْعَذَابِ، وَالْإِيَاسُ مِنَ رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى مُخْرِجَانِ عَنِ الْمِلَّةِ»

(وَالْأَمْنُ) من عذاب الله تعالىٰ (وَالْإِيَاسُ) من رحمته (يَنْقُلَانِ) معتقدهما أو أحدهما (عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ) إلىٰ الكفر والخِذلان، والعياذ بالرحيم الرحمن (وَسَبِيلُ الْحَقِّ) هو التوسط (بَيْنَهُمَا) أي: بين الأمن والإياس معتقَدًا (لِأَهْلِ القِبْلَةِ) فيكون المرء بين الرجاء والخوف، فيرجو رحمة ربه، ويخاف عاقبة ذنبه.

(وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ) المؤمن (مِنَ) دائرة (الْإِيمَانِ) إلىٰ حضيض الكفران (إِلَّا بِـ) سبب (جُحُودِ) وإنكار (مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ) أي: في الإيمان من الإقرار بالتوحيد والإذعان للحنَّان المنَّان.

«رُكْنُ الْإِيمَانِ»

(وَ) نقول معتقدين: (الْإِيمَانُ) شرعًا (هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ) مع التسليم والإذعان، هذا هو تحقيق مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان من أنَّ الإيمان له ركنان: ركن أصلي، وهو: التصديق بالجنان، وركن زائد وهو الإقرار باللسان عند عدم العجز عن البيان.

(وَ) نقول معتقدين: (جَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ) الحنيف (وَالْبَيَانِ) المنيف، فهو (كُلُّهُ حَقٌّ) ثابت بلا ريب ولا نكران.

وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ..

«أَصْلُ الْإِيمَانِ وَاحِدٌ، وَوَصْفُهُ مُتَفَاوِتٌ»

(وَالْإِيمَانُ) سواء كان إيمان أهل السماء أم إيمان أهل الأرض (وَاحِدٌ) في ذاته، وحقيقته، وأصله، لا يزيد ولا ينقص؛ إذ حقيقته التصديق الجازم، فلا يقبل الزيادة ولا النقصان، قال الإمام الأعظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «والإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأنَّه لا يتصور نقصانه إلا بزيادة الكفر، ولا تتصور زيادته إلا بنقصان الكفر، وكيف يجوز أن يكون الشخص في حالة واحدة مؤمنًا وكافرًا». اهـ، «الوصية»، أي: كيف يجتمع النقيضان في محل واحد، في وقت واحد، وهو محال؟!



وَأَهْلُـهُ فِي أَصْلِـهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَـاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَـةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالِفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازِمَةِ الْأَوْلَى..

(وَأَهْلُهُ) أي: أهل الإيمان في السماء والأرض وهم المؤمنون الملازمون للإيمان (فِي أَصْلِهِ) أي: أصل الإيمان لا وصفه (سَوَاءٌ) أي: مستوون في أصل الإيمان غير متفاوتين (وَ) إنما (التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ) في وصف الإيمان ويكون (بِـ) سبب (الْخَشْيَةِ) من الله تعالىٰ (وَالتُّقَىٰ) للرحمن (وَمُخَالِفَةِ الْهَوَىٰ، وَمُلَازِمَةِ الْأَوْلَىٰ) من العمل وهو الورع.

وبيانه أنَّ للإيمان ذاتًا وصفة، أمَّا ذاته فهو التصديق الجازم، وهو لا يختلف باختلاف الأشخاص، ولا تتصور زيادته ونقصانه، فلا ينقص؛ لأنَّ النقص فيه كفر، ولا يزيد؛ لأنَّه منتهىٰ التصديق الجازم وغايته، وأمَّا صفته فهي: إمَّا نوره وإشراقه وثمرته، وإمَّا قوته وشدته، علىٰ الخلاف في أنهما واحد أو لا، وزيادته عندنا ليست من حيث أصله وذاته، بل إمَّا من حيث تجدد الأمثال، وإمَّا من حيث التفصيل بعد الإجمال، وإما من حيث القوة والإشراق والكمال، وهذا معنىٰ زيادة الإيمان الذي جاءت به الآيات؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، فحين تنزل الآيات فإنَّ الإيمان يتعلق بها، فيزيد تفصيلًا بعد إجمال؛ وذلك أنهم آمنوا بالله تعالىٰ، وبما جاء من عند الله تعالىٰ علىٰ سبيل الإجمال، ثم تأتي الآيات مفصلة ليزداد الإيمان بذلك.

وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ، وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بالله، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ.............................

«الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ اللهِ تَعَالَى»

(وَ) نقول: (الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ) صالحهم وطالحهم، تقيهم وفاسقهم، ونقيهم وفاسدهم، هم (أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ) وهذه هي الولاية العامة التي هي ضد العداوة، أي: لا يكون المؤمن عدوًا لله تعالىٰ وإن أتىٰ جميع الموبقات ما خلا الكفر.

قال الإمام الأعظم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «إنَّ المؤمن لا يكون لله عدوًا وإن ركب جميع الذنوب بعد أن لا يدع التوحيد؛ وذلك بأنَّ العدو يبغض عدوه، ويتناول عدوه بالمنقصة، والمؤمن قد يرتكب العظيم من الذنب والله أحب إليه مما سواه؛ وذلك أنَّه لو خير بين أن يحرق بالنار أو يفتري علىٰ الله من قلبه لكان الإحراق أحبَّ إليه من ذلك». اهـ، «العالم والمتعلم».

(وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ) تعالىٰ (أَطْوَعُهُمْ) له وأتقاهم (وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ) الكريم والذكر الحكيم اتباعًا لأمره، وعملًا بمقتضاه كما قال جل ثناؤه: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

«أَرْكَانُ الْإِيمَانِ»

(وَ) نقول: (الْإِيمَانُ) المفروض علىٰ كل مكلف (هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ) واجبِ الوجود، والإلهِ الحق المعبود، إلهًا واحدًا لا شريك له، متصفًا بصفات الكمال، منزهًا عن صفات النقص والزوال (وَ) هو الإيمان بوجود (مَلَائِكَتِهِ) تعالىٰ، وأنهم عباد مكرمون (وَ) الإيمان بما أنزل الله تعالىٰ علىٰ رسله من (كُتُبِهِ) سُبْحَانَهُ الدالة

علىٰ كلامه القديم، ومراده الحكيم، القائم بذاته الكريم (وَ) الإيمان بجميع (رُسُلِهِ) جل ثناؤه الذين أرسلهم سُبْحَانَهُ إلىٰ عباده؛ ليبلغوا الرسالة، وينصحوا الناس، ويجاهدوا في الله حق الجهاد حتىٰ بلوغ الأرماس.



وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاؤُوا بِهِ.

وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُونَ إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُون، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا الله عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ...

(وَ) الإيمان بـ (الْيَوْمِ الآخِرِ) بأنه حق ثابت لا محالة (وَالبَعْثِ) من القبور للحساب والنشور يوم القيامة (بَعْدَ الْمَوْتِ) والسرور، أو الندم والثبور (وَ) الإيمان بـ (الْقَدَرِ) كله (خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ) كل ذلك مقدر (مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ) في الأزل.

(وَ) نقول: (نَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ) المذكور (كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ) عَلَيْهِمُ السَّلَامُ (عَلَىٰ مَا جَاؤُوا بِهِ) من الهدىٰ ودين الحق.

«الْعُصَاةُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ مُخَلَّدِينَ فِي النَّارِ»

(وَ) نقول: (أَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ) سيدنا (مُحَمَّدٍ ﷺ) إذا أدخلهم الله تعالىٰ يوم القيامة (في النَّارِ) فإنهم يعذبون بقدر ذنوبهم لكنهم (لا يُخَلَّدُونَ) فيها (إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُون) لله تعالىٰ، ولم يلبسوا إيمانهم بكفر (وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ) من ذنوبهم قبل موتهم (بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ) به تعالىٰ (مُؤْمِنِينَ) ومصدقين غير مشركين (وَ) نقول: (هُمْ) أي: أهل الكبائر وإن ماتوا دون توبة (فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ...

لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّوَجَلَّ فِي كِتَابِهِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِـرَحْمَتِهِ، وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ، وَذَلِكَ بِـأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ، اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَى الإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ.

وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ........................

لَهُمْ) بكرمه (وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ كَمَا ذَكَرَ) الله (عَزَّوَجَلَّ) دليل ذلك (فِي كِتَابِهِ) الكريم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] (وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ) بقدر آثامهم (بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا) أي: من النار (بِـ) سبب (رَحْمَتِهِ) إياهم (وَ) بسبب (شَفَاعَة الشَّافِعِينَ) لهم (مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ) تعالى وولايته (ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ) بعد إخراجهم من النار (إِلَىٰ جَنَّتِهِ) ومستقر رحمته؛ (وَذَلِكَ بِـ) سبب (أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ تَوَلَّىٰ أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ) ومحل ولايته (وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ) ومحل عذابه، وشديد وطأته (الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ) وخسروا كريم عطائه، وبردَ كرامته (وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ) بركوبهم متن الكفر، فاجتنبوا طاعته حتىٰ حجبوا عن بلوغ رضوانه ونعيم جنته (اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ، وَ) وليَّ (أَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَىٰ الإِسْلَامِ حَتَّىٰ نَلْقَاكَ بِهِ) أي: مصحوبين بالإسلام، راضين مرضيين.

«الصَّلَاةُ خَلْفَ الْفَاجِرِ وَعَلَيْهِ جَائِزَةٌ»

(وَنَرَىٰ الصَّلَاةَ) جائزة (خَلْفَ كُلِّ) إمام مؤمن (بَرّ) تقيٍ (وَ) عاص لله (فَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ) ما أقام شروطها، وأتىٰ بأركانها، لكن مع كراهة التنزيه علىٰ

القول الصحيح (وَ) نرىٰ جواز الصلاة (عَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ) من أهل القبلة برًّا أو فاجرًا ؛ لقول رسول الله ﷺ: «الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا ، وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ». رواه البيهقي في: «معرفة السنن والآثار» ، وقال: هذا إسناد صحيح ، فهو مرسل ؛ لعدم سماع مكحول من أبي هريرة لكن المرسل حجة عند الجمهور.

وكان الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يصليان خلف مروان بن الحكم وما كانا يعيدانها إذا رجعا إلىٰ منازلهما كما رواه الشافعي في: «مسنده».

وكان عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يصلي خلف الحجاج ، وصلىٰ أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خلف مروان بن الحكم صلاة العيد.

وقال إبراهيم النخعي: «كَانُوا يُصَلُّونَ خَلفَ الأُمَرَاءِ مَا كَانُوا» ، وقال الأعمش: «كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ الْأُمَرَاءِ وَيَحْتَسِبُونَ بِهَا». رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ.



وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ، وَلَا بِشِرْكٍ، وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

(وَلَا نُنْزِلُ) في اعتقادنا (أَحَدا مِنْهُمْ) أي: من أهل القبلة برًا كان أو فاجرًا (جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ، وَلَا بِشِرْكٍ، وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ) الكفر أو الشرك أو النفاق، صريحًا أو لازمًا بَيِّنًا.

قال العلامة ابن نجيم: «فإنْ قال: الله في السماء: فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان كفر، وإن لم يكن له نية كفر عند الأكثر، وهو الأصح، وعليه الفتوى». اهـ، «البحر الرائق»؛ لأنه يلزم من كلامه إثبات المكان.

(وَنَذَرُ) مفوضين (سَرَائِرَهُمْ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ) الذي يعلم السر وأخفىٰ (وَلَا نَرَىٰ السَّيْفَ) أي: إراقة الدماء من إطلاق السبب وهو السيف، علىٰ المسبب، وهو الإراقة، جائزًا تسليطه (عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ) نبينا (مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا) علىٰ (مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ) في حد من حدود الله تعالىٰ كما قال ﷺ: «لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَىٰ ثَلاَثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمَارِقُ مِنَ الدِّينِ، التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ». رواه الشيخان.





وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا، وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُوا عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ، وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ، وَالْخِلَافَ، وَالْفُرْقَةَ، وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ، وَنَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.

«عَدَمُ جَوَازِ الْخُرُوجِ عَلَى وُلَاةِ الْمُسْلِمِينَ»

(وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ) بالسيف لأنَّ بين الخروج والسيف تلازمًا شرعيًا (عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا) من حكامنا (وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا) وظلمونا، وضربوا ظهورنا، وأخذوا أموالنا؛ فإنَّ الظلم ما زال ظاهرًا ظلامه من بعد الخلفاء الراشدين المهديين دون أن يرىٰ أحد الخروج عليهم.

(وَلَا نَدْعُوا عَلَيْهِمْ) بالهلاك والبوار، بل ندعو لهم برفع الظلم والعَوار؛ لأنَّ في صلاحهم صلاح الناس والأقطار (وَلَا نَنْزِعُ) بعد البيعة (يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ) كما قال ﷺ: «مَنْ نَزَعَ يَدَهُ مِنَ الطَّاعَةِ، فَلَا حُجَّةَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ مَاتَ مُفَارِقًا لِلْجَمَاعَةِ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». رواه أحمد وإسناده قوي.

(وَنَرَىٰ طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً) علينا (مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ) فلا طاعة لهم حينئذ فيها؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق (وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ) للقلوب (وَالْمُعَافَاةِ) من الظلم والذنوب (وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَ) ونلزم (الْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ) والانفراد عنهم والشرود؛ فمن شذ شذ إلىٰ النار (وَ) نتقي (الْخِلَافَ، وَ) ندع (الْفُرْقَةَ) بين أهل الحق (وَنُحِبُّ) في الله تعالىٰ (أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ) لله تعالىٰ (أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ) فالحب في الله، والبغض في الله من الإيمان (وَنَقُولُ: اللَّهُ) تعالىٰ (أَعْلَمُ فِيمَا) أي: في كل حكم (اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ).

وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ.

وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ...

«جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ»

(وَنَرَىٰ الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ) جائزًا (فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ كَمَا جَاءَ) من قوله ﷺ وفعله (فِي الْأَثَرِ) المتواتر والخبر.

«الْحَجُّ والْجِهَادُ فَرْضَانِ بَاقِيَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»

(وَ) نقول: (الْحَجُّ) إلىٰ بيت الله الحرام (وَالْجِهَادُ) للكفار فرضان ثابتان في القرآن (مَاضِيَانِ) باقيان (مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ) مطيعهم وفاسقهم (إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ) كما قال تعالىٰ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١].

وقال ﷺ: «الخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ، وَالْمَغْنَمُ». رواه البخاري.

وقال ﷺ: «لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا». رواه البخاري.

وقال ﷺ: «الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا». رواه البيهقي، وهو مرسل صحيح كما سبق.

لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ، وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

وخص الحج والجهاد؛ لمشقتهما، وقرن الحج بالجهاد وقدم الحج؛ لأنَّ الحج جهاد؛ قال ﷺ: «أَفْضَلَ الجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ». رواه البخاري (لَا يُبْطِلُهُمَا) أي: الحج والجهاد (شَيْءٌ) من أمور الدنيا (وَلَا يَنْقُضُهُمَا) أحد من العباد.



وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ.

وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ، وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا ....

«الْإِيمَانُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ وَالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ»

(وَنُؤْمِنُ بِـ) الملائكة (الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ) لأعمال العباد؛ (فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ) كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝١٢﴾ [الانفطار: ١٢].

(وَنُؤْمِنُ بِـ) وجود (مَلَكِ الْمَوْتِ) عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولم يرد اسمه في حديث مرفوع، بل روي عن وهب بن منبه أن اسمه: «عزرائيل» كما رواه عنه أبو الشيخ في «العظمة»، ومعناه: عبد الجبار، وهو الملك (الْمُوَكَّلِ) من قبل الله تعالىٰ (بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ) كما قال تعالىٰ: ﴿۞ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، وفي قول المصنف: «أرواح العالمين» إشارة إلىٰ أنه يقبض أرواح سائر ما له روح من غير الإنس والجن والملائكة.

«الْإِيمَانُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَسُؤَالِهِ، وَنَعِيمِهِ»

(وَ) نؤمن (بِـ) ثبوت (عَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ) أي: للعذاب من الخلق (أَهْلًا)؛ كالكفار وبعض العصاة من المؤمنين؛ قد ثبت ذلك بالكتاب، والسنة، وإجماع أهل الحق من السلف والخلف من الأمة.

أمَّا الكتاب فقوله تعالىٰ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ۝٢٧﴾ [إبراهيم: ٢٧]، أمَّا

المؤمن فيثبته الله تعالىٰ فضلًا فيجيب ويسعد، وأما الكافر فيضله الله تعالىٰ عن الجواب جزاء وعدلًا فيضل ويذل ويشقىٰ، قَال رسول الله ﷺ: «إِذَا أُقعِدَ المؤمِنُ في قَبرِهِ أُتِيَ ثُمَّ شَهِدَ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، فَذَلِكَ قَولُهُ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾». رواه البخاري ومسلم.

وقال ﷺ: «﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾، نَزَلَت في عَذَابِ القَبرِ، فَيُقَالُ لَهُ: مَن رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ ﷺ». رواه مسلم.

وقال تعالىٰ: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ۝٤٥ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ۝٤٦﴾ [غافر: ٤٦]، فهذه الآية تثبت عرضهم علىٰ النار، ولا ريب أنَّ هذا العرض ليس حال حياتهم قطعًا، وليس يوم القيامة، فكان ألبتة بينهما، وما هو إلا في القبر؛ إذ قد غايرت الآية بالعطف بين وقت العرض علىٰ النار غدوًا وعشيًا، وبين إدخالهم النار يوم تقوم الساعة؛ لأنَّ العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين، فاقتضىٰ ذلك أن يكون وقت العرض غير وقت إدخالهم النار وهو عذاب القبر.

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤]، قَالَ ﷺ: «أَتَدرُونَ مَا المعِيشَةُ الضَّنكَةُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «عَذَابُ الكَافِرِ في قَبرِهِ، وَالذِي نَفسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ يُسَلَّطُ عَلَيهِ تِسعَةٌ وَتِسعُونَ تِنِّينًا، أَتدرُونَ مَا التِّنِّينُ؟ سَبعُونَ حَيَّةً، لِكُلِّ حَيَّةٍ سَبعَةُ رُؤُوسٍ، يَلسَعُونَهُ وَيَخدُشُونَهُ إِلَىٰ يَومِ القِيَامَةِ». رواه ابن حبان، وأبو يعلىٰ، وابن أبي شيبة، والبزار، وإسناده حسن؛ فإن درَّاجًا أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم، وهذه الرواية لم يروها عنه، وإنما رواها عن ابن حُجَيرَة.

وَقَالَ ﷺ: «ثُمَّ يُضَيَّقُ عَلَيهِ قَبرُهُ حَتَّىٰ تَختَلِفَ أَضلَاعُهُ، قَالَ: وَذَلِكَ قَولُهُ

تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٤]». رواه الحاكم وقال: حديث صحيح علىٰ شرط مسلم.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [التوبة: ١٠١]، فيعذبون في الدنيا بالسيف والتنكيل وهي المرة الأولىٰ، ويعذبون في القبر وهي المرة الثانية، ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾، وهذا قول ابن عباس، وقتادة، والحسن البصري، وأبي مالك، وابن جريج، وأحد قولي مجاهد، كما في «تفسير الطبري»، وهو قول أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الطور: ٤٧]، قال ابن عباس: عذاب القبر قبل عذاب يوم القيامة. اهـ، رواه البيهقي في «إثبات عذاب القبر».

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢١﴾﴾ [السجدة: ٢١]، قال أبو عبيد: عذاب القبر، وهو قول مجاهد.

وقال تعالىٰ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، فإنَّ الفاء في قوله تعالىٰ: «فأدخلوا» تدل علىٰ حصول تلك الحالة عقيب الإغراق ولا يمكن حملها علىٰ عذاب الآخرة حتىٰ لا تبطل دلالة الفاء وهي التعقيب، والفعل: «ادخلوا» إخبار عن الزمن الماضي.

وأما السنة فقوله ﷺ حين مرَّ علىٰ قبرين فقال: «أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ بِكَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لَا يَستَتِرُ مِن بَولِهِ»، قَالَ: فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطبٍ فَشَقَّهُ بِاثنَينِ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَىٰ هَذَا وَاحِدًا، وَعَلَىٰ هَذَا وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَن يُخَفَّفَ عَنهُمَا مَا لَم يَيبَسَا». رواه الشيخان.

وعن أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ بَعدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمسُ، فَسَمِعَ صَوتًا فَقَالَ: «يَهُودُ تُعَذَّبُ في قُبُورِهَا». رَوَاهُ الشَّيخَانِ.

وقال ﷺ لما مر على يهودية يبكيها أهلها: «إِنَّهُم لَيَبكُونَ عَلَيهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ في قَبرِهَا». رواه الشيخان.

وقال ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الكَسَلِ وَالهَرَمِ، وَالمأثَمِ، وَالمغرَمِ، وَمِن فِتنَةِ القَبرِ وَعَذَابِ القَبرِ»، رواه البخاري.

وقال ﷺ: «إِنَّ العَبدَ إِذَا وُضِعَ في قَبرِهِ وَتَوَلَّىٰ عَنهُ أَصحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسمَعُ قَرعَ نِعَالِهِم أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنتَ تَقُولُ في هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَمَّا المؤمِنُ: فَيَقُولُ: أَشهَدُ أَنَّهُ عَبدُ الله وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ: انظُر إِلَىٰ مَقعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَد أَبدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا في الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا، قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفسَحُ لَهُ في قَبرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَىٰ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: «وَأَمَّا المنَافِقُ وَالكَافِرُ: فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنتَ تَقُولُ في هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدرِي، كُنتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا دَرَيتَ وَلَا تَلَيتَ، وَيُضرَبُ بِمَطَارِقَ مِن حَدِيدٍ ضَربَةً، فَيَصِيحُ صَيحَةً يَسمَعُهَا مَن يَلِيهِ غَيرَ الثَّقَلَينِ»، رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

قَالَ ثَعْلَبٌ: قَولُهُ: «تَلَيتَ» أَصلُهُ: «تَلَوتَ»؛ أَي: لَا فَهِمتَ، وَلَا قَرَأتَ القُرآنَ، وَالمعنَىٰ: لَا دَرَيتَ وَلَا اتَّبَعتَ مَنْ يَدرِي، وَإِنَّمَا قَالَهُ بِاليَاءِ لِمُوَاخَاةِ: «دَرَيتَ»، وَقِيلَ غَيرُ ذَلِكَ. انظُر «فتح الباري».

وقال ﷺ: «استَغفِرُوا لِأَخِيكُم، وَسَلُوا لَهُ التَّثبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسأَلُ». رواه أبو داود، والحاكم، وقال: صحيح.





وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ، وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ، وَدِينِهِ، وَنَبِيِّهِ، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ...

(وَ) نؤمن بثبوت (سُؤَالِ) الملكين (مُنْكَرٍ ، وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ) أي: قبر الميت (عَنْ رَبِّهِ ، وَدِينِهِ ، وَنَبِيِّهِ ، عَلَىٰ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ) وسمي كل من منكر ونكير بهذا ؛ لأَنَّ خلقهما لا يشبه خلق الإنس ، ولا الجان ، ولا الملائكة ، ولا سائر المخلوقات ، بل خلقهما بديع لا أنس فيه للناظرين ، وإنما فيه هول ، ومهابة ، وخوف ، ووحشة ، كما قال تعالىٰ خبرًا عن الخليل إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ ، أي: غير معروفين.

وقد جاء وصفهما في قوله ﷺ: «أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسوَدَانِ أَزرَقَانِ أَعيُنُهُمَا كَالقُدُورِ ، يَخُطَّانِ القَبرَ بِأَنيَابِهِمَا» ، وَقَولُهُ ﷺ: «أَتَاهُ مُنكَرٌ وَنَكِيرٌ أَعيُنُهُمَا مِثلُ قُدُورِ النُّحَاسِ ، وَأَنيَابُهُمَا مِثلُ صَيَاصِي البَقَرِ ، وَأَصوَاتُهُمَا مِثلُ الرَّعدِ ، فَيُجلِسَانِهِ فَيَسأَلَانِهِ مَا كَانَ يَعبُدُ وَمَن كَانَ نَبِيُّهُ». رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ في «الأَوسَطِ» ، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن.

وقد ثبت سؤال القبر بالأخبار المتواترة ، والإجماع.

أما التواتر فقال الحافظ أبو بكر بن أبي عاصم: «والأخبار التي في المساءلة في القبر: منكرٍ ونكيرٍ ، أخبار ثابتة توجب العلم». اهـ ، «السنة».

وأما الإجماع فقال الحافظ ابن عبد البر: «والآثار في هذا متواترة ، وأهل السنة والجماعة كلهم علىٰ الإيمان بذلك ، ولا ينكره إلا أهل البدع». اهـ ، «التمهيد».

وإنما أطلنا بالكلام والاستدلال لما أن أذيال متأخري المعتزلة ، ومن لا علم عنده ينكرون عذاب القبر ، فسيعلمون حين يرون ، فيندمون ولات حين مندم.

وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ، وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَجَزَاءِ

الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ، وَالْحِسَابِ..

(وَ) نقول معتقدين: (الْقَبْرُ) للناجي (رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ) إلىٰ قيام الساعة (أَوْ) هو للخاسر (حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ) ورد بمثل هذا حديث عن النبي ﷺ لكن سنده ضعيف.

«الْإِيمَانُ بِالْبَعْثِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْحِسَابِ»

(وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ) لأجساد وأرواح جميع العباد قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الأنعام: ٣٦]، وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧].

(وَ) نؤمن بـ (جَزَاءِ الْأَعْمَالِ) للعباد، فإما خلود في جنة ونعيم، وإما خلود في نار وجحيم (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) كما قال سُبْحَانَهُ: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦].

(وَ) نؤمن بـ (الْعَرْضِ) قال جل ثناؤه: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٨]، وقال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾ [الكهف: ٤٨].

(وَ) نؤمن بـ (الْحِسَابِ) وهو عد الأعمال علىٰ العباد، قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الانشقاق: ١٢].



وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ..

(وَ) نؤمن بـ (قِرَاءَةِ الْكِتَابِ) كما قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَـٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء: ١٤].

(وَ) نؤمن بثبوت (الثَّوَابِ) للطائع وحسن المآب (وَالْعِقَابِ) للكافر والعاصي وسوء العذاب.

«الْإِيمَانُ بِالصِّرَاطِ»

(وَ) نؤمن بـوجود (الصِّرَاطِ) وهو جسر يضرب علىٰ متن جهنم، يمر عليه العباد، فيجوزه أهل الجنة، وتزل عنه أقدام أهل النار، وقد ثبت ذلك بالسنة، وإجماع أهل الحق.

أما الإجماع فقال الإمام أبو الحسن الأشعري: «وأجمعوا علىٰ أنَّ الصراط جسر ممدود علىٰ جهنم، يجوز عليه العباد بقدر أعمالهم، وأنهم يتفاوتون في السرعة والإبطاء علىٰ قدر ذلك». اهـ.

وأمَّا السنة فقوله ﷺ: «وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ» قال رسول الله ﷺ: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ، وَدُعَاءُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. وَبِهِ كَلالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، أَمَا رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟» قَالُوا: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهَا لاَ يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَتَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، مِنْهُمُ المُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمُ المخَرْدَلُ، ثُمَّ يَنْجُو». رواه الشيخان.

وقال ﷺ: «يُؤْتَىٰ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُوقَفُ عَلَىٰ الصِّرَاطِ، فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَطَّلِعُونَ خَائِفِينَ وَجِلِينَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنْ مَكَانِهِمُ الَّذِي هُمْ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا

أَهْلَ النَّارِ، فَيَطَّلِعُونَ مُسْتَبْشِرِينَ فَرِحِينَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنْ مَكَانِهِمُ الَّذِي هُمْ فِيهِ، فَيُقَالُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، قَالَ: فَيُؤْمَرُ بِهِ، فَيُذْبَحُ عَلَىٰ الصِّرَاطِ، ثُمَّ يُقَالُ لِلْفَرِيقَيْنِ كِلَاهُمَا: خُلُودٌ فِيمَا تَجِدُونَ، لَا مَوْتَ فِيهَا أَبَدًا». رواه ابن ماجه، والإمام أحمد، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح علىٰ شرط الشيخين.



وَالْمِيزَانِ.

«الْإِيمَانُ بِالْمِيزَانِ»

(وَالْمِيزَانِ) ثابت بالقرآن، والسنة، والإجماع.

أمَّا القرآن فقوله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨ - ٩].

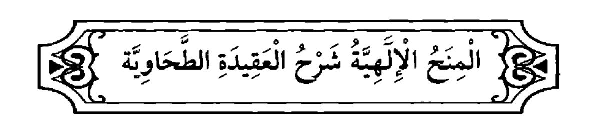
وأما السنة فقوله ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَىٰ اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ في الميزَانِ». رواه الشيخان.

وقال ﷺ: «اُطلُبِني عِندَ الميزَانِ». رواه الترمذي وقال: حسن غريب، ورواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

وقال ﷺ: «فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ في كِفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ في كِفَّةٍ، فَطَاشَت السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ». رواه ابن ماجه، والترمذي، وقال: حسن غريب.

وعن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «يُوضَعُ الميزَانُ لَهُ كِفَّتَانِ لَو وُضِعَ في أَحَدِهِمَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرضُ وَمَن فِيهِنَّ لَوَسِعَتهُ». رواه اللَّالِكَائِيُّ، وروىٰ عن الحسن البصري أيضًا أنه قال: «الميزَانُ لَهُ لِسَانٌ وكِفَّتَانِ».

وصاحب الميزان هو جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ كما رواه اللالكائي، والأكثرون علىٰ أن الميزان واحد.



هذا، وفي كيفية وزن الأعمال ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنه توزن صحف الأعمال فتوضع الحسنات في كفة والسيئات في أخرىٰ وعليه الجمهور، يشهد له حديث البطاقة السابق.

الثاني: تجعل الأعراض أجسامًا فتكون الحسنات أجسامًا نورانية والسيئات أجسامًا ظلمانية.

الثالث: يوزن الإنسان نفسه، فيؤتىٰ بالرجل العظيم الجثة، فلا يزن جناح بعوضة، يشهد له ظاهر قوله ﷺ في حق ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لما ضحك الصحابة من دقة ساقيه: «وَالذِي نَفسِي بِيَدِهِ لَهُمَا في الميزَانِ أَثقَلُ مِن أُحُدٍ». رواه أحمد، والطيالسي، والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي.



وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا، وَلَا تَبِيدَانِ..................................

«الْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ، وبَاقِيَتَانِ أَبَدًا»

(وَ) نقول: (الْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ) الآن وقبل الآن (لَا تَفْنَيَانِ) ولا أهلهما (أَبَدًا، وَلَا تَبِيدَانِ) سرمدًا كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران: ١٣١].

وقال في حق الجنة: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

فقوله تعالىٰ: «أُعِدَّتْ»: فعل ماض، وهو حقيقة في حصول الفعل في الزمن الماضي، مجاز في غيره، والأصل في الكلام الحقيقة، ولا يجوز العدول عن الحقيقة إلىٰ المجاز بلا دليل، بل الدليل علىٰ خلافه.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣ - ١٥].

فقوله: «عند» ظرف للمكان حقيقة، وهو من الأمور الإضافية التي تقتضي طرفين لا يتصور أحدهما دون الآخر، فلما أضاف تعالىٰ مكان الرؤية إلىٰ السدرة، ومكان الجنة إلىٰ السدرة، وكان لا يمكن تصور مكان الرؤية إلا بالإضافة إلىٰ السدرة، وإضافة مكان الجنة إلىٰ السدرة، كان لا بد من وجود الجنة.

وقال تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦].

فبين الله في هذه الآية أن العرض علىٰ النار يكون قبل يوم القيامة حيث

عطف قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾ على قوله: ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾، والعطف للمغايرة بين المتعاطفين، وقد بينا سابقًا أنَّ عرضهم على النار ليس حال حياتهم قطعًا؛ إذ كانوا في الحياة في أبهة الملك، ورغد من العيش، والساعة لم تقم بعد، فلم يبق إلا ما هو بعد الدنيا، وقبل قيام الساعة، وهو العرض في البرزخ.

ومن أدلة وجودهما أحاديث المعراج المتواترة؛ كقوله ﷺ: «دَخَلتُ الجَنَّةَ فَرَأَيتُ فِيهَا دَارًا، أَو قَصْرًا، فَقُلتُ: لِمَن هَذَا؟ فَقَالُوا: لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فَأَرَدتُ أَن أَدخُلَ، فَذَكَرتُ غَيرَتَكَ، فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: أَيْ رَسُولَ الله، أَعَلَيكَ أَغَارُ». رواه الشيخان.

وقوله ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»، وقال ﷺ: «اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: رَبِّ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ: نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ، فَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْبَرْدِ»، وَقَالَ ﷺ: «الْحُمَّى مِنْ فَوْرِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا عَنْكُم بِالْمَاءِ».

وقال ﷺ: «نَارُكُمْ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ».

فهذه الأحاديث تبين أنَّ سبب الحر، والبرد، والحمى، من فيح جهنم، والعياذ بالله تعالى، فسبحان مسبب الأسباب.

ومن أدلة بقاء النار قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وهي جملة اسمية تدل على الثبوت والدوام.

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦].

وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]، أي: مقيمًا.



وقال جل ثناؤه: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾ [فصلت: ٢٨].

قال الإمام الأعظم: «فإن قال -أي: المبتدع المخالف-: إنهما تفنيان، فقل له: وصف الله نعيمها بقوله: ﴿لَّا مَقۡطُوعَةٖ وَلَا مَمۡنُوعَةٖ ۝٣٣﴾ [الواقعة: ٣٣]، ومن قال: هما تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما فقد كفر بالله تعالى؛ لأنَّه أنكر الخلود فيهما». اهـ، «الفقه الأبسط».



وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ أَدْخَلَهُ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ أَدْخَلَهُ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ...

(وَ) نقول: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا) أي: للجنة والنار وَفق ما علمه من أعمالهم في الأزل (أَهْلًا) يسكنوهما خالدين فيهما أبدًا (فَمَنْ شَاءَ) الله تعالىٰ (مِنْهُمْ) أي: من الخلق وفق ما علمه أنه يعمل ما يجعل مصيره (إِلَىٰ الْجَنَّةِ أَدْخَلَهُ) الله تعالىٰ الجنة خالدًا فيها أبدًا (فَضْلًا مِنْهُ) وتوفيقًا للإيمان والعمل الصالح (وَمَنْ شَاءَ) الله سُبْحَانَهُ (مِنْهُمْ) أي: من الخلق وفق ما علمه أنه يعمل ما يصيره (إِلَىٰ النَّارِ) خالدًا فيها أبدًا (أَدْخَلَهُ) إياها خالدًا فيها (عَدْلًا مِنْهُ) سُبْحَانَهُ تعالىٰ، وخذلانًا بأن تركه ونفسه دون توفيق: ﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًاۗ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ۝٤٩﴾ [الكهف: ٤٩]، فلا جبر ولا قدر، فمشيئة الله تعالىٰ تابعة لمشيئة العبد بمعنىٰ أنَّ الله تعالىٰ علم من زيد أنه سيختار سبيل الفلاح فشاء اختياره وعمله، ووفقه لذلك فضلًا منه سُبْحَانَهُ، وعلم من فلان أنه يختار سبل الضلال وعمل أهل النار، فشاء الله تعالىٰ اختياره، وتركه واختياره دون توفيق عدلًا منه سُبْحَانَهُ: ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(وَكُلٌّ) ممن شاء الله تعالىٰ كونه من أهل الجنة، وكونه من أهل النار (يَعْمَلُ) وفقًا (لِمَا قَدْ فُرِغَ) من تقدير الله تعالىٰ (لَهُ) أي: للعبد من العمل (وَصَائِرٌ) لا محالة؛ لعلم الله تعالىٰ وتقديره (إِلَىٰ مَا خُلِقَ لَهُ) من العمل، قال رسول الله ﷺ: «رُفِعَتِ الأَقْلَامُ، وَجَفَّتْ الصُّحُفُ». رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح.

وقال رسول الله ﷺ: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ». رواه البخاري.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ خَلَقَ آدَمَ. ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هؤُلاَءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هؤُلاَءِ لِلنَّارِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ يَمُوتَ عَلَىٰ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيُدْخِلُهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّىٰ يَمُوتَ عَلَىٰ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلُهُ بِهِ النَّارَ». رواه مالك في: «الموطأ».

وقال رسول الله ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ، فقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي»، قَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَعَلَىٰ مَاذَا نَعْمَلُ؟، قَالَ: «عَلَىٰ مَوَاقِعِ الْقَدَرِ»، وفي رواية الحاكم: «علىٰ موافقة القدر». رواه ابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح، ووافقه الذهبي.

وقال ﷺ: «فَرَغَ اللهُ إِلَىٰ كُلِّ عَبْدٍ مِنْ خَمْسٍ: مِنْ أَجَلِهِ، وَرِزْقِهِ، وَأَثَرِهِ، وَشَقِيٍّ، أَمْ سَعِيدٍ». رواه أحمد بإسناد صحيح.

فتقدير الله تعالىٰ وفق علمه باختيار العبد دون جبر، يشير إليه قوله تعالىٰ في حديث مالك السابق: «وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ»، وقوله: «وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ».



وَالخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ.

«الخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ أَزَلًا»

(وَالخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَىٰ الْعِبَادِ) خلافًا للمعتزلة القدرية كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١ - ٢]، وهذا نص في أنه تعالىٰ خالق للشر.

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]، وهذا نص في أن كلًا من الأمرين من عند الله تعالىٰ.

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

وقال جل ثناؤه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ﴾ [الزمر: ٦٢]، والشر شيء، فيدخل في التقدير والخلق.

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، ومما فعلوه شر.

وقال رسول الله ﷺ لما سأله جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَأَخبِرنِي مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: أَن تُؤمِنَ بِالله، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالبَعثِ بَعدَ الموتِ، وَالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ، حُلوِهِ وَمُرِّهِ». رواه ابن حبان في: «صحيحه»، وإسناده صحيح، وأصله في الصحيحين.

وقال ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجمَعُ خَلقُهُ في بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ،

وَيُقَالُ: اكتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنفَخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُم لَيَعمَلُ حَتَّىٰ مَا يَكُون بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّىٰ مَا يَكُون بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ». رواه الشيخان.

وقال ﷺ: «وَاعلَم أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجتَمَعتْ عَلَىٰ أَن يَنفَعُوكَ بِشَيءٍ لَم يَنفَعُوك إِلَّا بِشَيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجتَمَعُوا عَلَىٰ أَن يَضُرُّوكَ لَم يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ عَلَيكَ، رُفِعَتِ الأَقلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ». رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح.

وفي رواية البيهقي: «وَاعلَم أَنَّ الأُمَّةَ لَو اجتَمَعَت عَلَىٰ أَن يَنفَعُوكَ بِشَيءٍ لَم يَكتُبهُ لَكَ لَم يَقدِرُوا عَلَىٰ ذَلِكَ، وَلَو اجتَمَعُوا عَلَىٰ أَن يَضُرُّوكَ بِشَيءٍ لَم يَكتُبهُ اللهُ عَلَيكَ لَم يَقدِرُوا عَلَىٰ ذَلِكَ، قُضِيَ القَضَاءُ، وَجَفَّتِ الأَقلَامُ، وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ».

وما أحسنَ قولَ أميرِ المؤمنين عليٍّ كرَّم الله وجهه: «أَمَرَ اللهُ تَعَالَىٰ بِالخَيْرِ تَخْيِيرًا، وَنَهَىٰ عَنِ الشَّرِّ تَحْذِيرًا، وَلَمْ يُعْصَ مَغْلُوبًا، وَلَمْ يُطَعْ مُكْرِهًا، وَلَمْ يُمَلِّكْ تَفْوِيضًا». اهـ، «الجليس الصالح»، فهو إذًا أمر بين أمرين: لا جبرَ ولا تفويض.



وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ

«الْكَلَامُ فِي الِاسْتِطَاعَةِ»

(وَ) نقول: (الِاسْتِطَاعَةُ) للعبد، والقدرة، والقوة، والطاقة، ألفاظ متقاربة المعاني، وهي جملة ما يتمكن به العبد من الفعل مع اختياره، وهي قسمان:

الأوَّل: سلامة الأسباب وصحة الآلات، وهي تتقدم الأفعال، وحقيقتها ليست بمجعولة عللًا للأفعال وإن كانت لا تقوم إلا بها، وحدُّها: التهيؤ لتنفيذ الفعل عن إرادة المختار.

والقسم الثاني: معنىً لا يمكن تبيين حده بمعنىً يشار إليه سوىٰ أنه ليس إلا علة للفعل، وهو عرض يخلقه الله تعالىٰ في الحيوان يفعل به أفعاله الاختيارية، وهو علة للفعل عندنا، وهذه هي القدرة الحقيقية وهي (الَّتِي يَجِبُ) أي: يوجد (بِهَا) أي: بسببها (الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ) وهي التي ذكرها الله تعالىٰ خبرًا عن الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١١ - ٢١٢]، والمراد نفي حقيقة القدرة التي يتعلق بها الفعل مع سلامة الأسباب وصحة الآلات؛ لأنَّ الله تعالىٰ ذكر نفي قدرتهم في معرض الذم، والذم إنما يلحقهم بانعدام حقيقة القدرة، لا بانعدام سلامة الأسباب وصحة الآلات؛ لأنَّ انعدامها ليس بتضييع العبد لها؛ فإنَّه هو مجبور في ذلك، وأمَّا انتفاء حقيقة القدرة مع سلامة الأسباب وصحة الآلات فموجب لذمهم؛ لتضييعهم لها بانشغالهم بضد ما أمروا به، بدليل أنه

تعالىٰ خص بانتفائها الكافر دون المؤمن ؛ لأنَّ القدرة التي هي سلامة الأسباب وصحة الآلات يستوي فيها المؤمن والكافر .



فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الِاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ، والوُسْعِ، وَالتَّمَكُّنِ، وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ، فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(فَهِيَ) أي: حقيقة القدرة إنما تكون (مَعَ الْفِعْلِ) لا قبله؛ لأنها عرض وهو محال البقاء، ولا بعده؛ للزوم أداء الفعل بلا قدرة وهو محال، قال الإمام الأعظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نُقِرُّ بأنَّ الاستطاعة مع الفعل، لا قبل الفعل ولا بعد الفعل؛ لأنه لو كان قبل الفعل لكان العبد مستغنيًا عن الله تعالىٰ وقت الحاجة وهذا خلاف محكم النص؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، ولو كان بعد الفعل لكان من المحال؛ لأنَّه حصول بلا استطاعة ولا طاقة». اهـ، «الوصية».

(وَأَمَّا) القسم الثاني من القدرة فهو (الِاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ) سلامة الأسباب من (الصِّحَّةِ، والوُسْعِ، وَالتَّمَكُّنِ) من الفعل (وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ) والأسباب؛ كسلامة اللسان من الخرس، واليدين والرجلين من عدم الحركة؛ لعدم تصور صدور الفعل مع تلك العلل (فَهِيَ) تكون (قَبْلَ الْفِعْلِ) لا معه (وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ) أي: تعلق الخطاب بالقدرة التي هي سلامة الأسباب وصحة الآلات (كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾) [البقرة: ٢٨٦]. وكذا قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

ثم القدرة الحقيقية عندنا صالحة للضدين علىٰ سبيل البدل، قال الإمام الأعظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنَّ الاستطاعة التي يعمل بها العبد المعصية هي بعينها التي تصلح لأن يعمل بها الطاعة، وهو معاقب بصرف الاستطاعة التي أحدثها الله تعالىٰ

فيه، وأمره أن يستعملها في الطاعة دون المعصية» اهـ، «الفقه الأبسط».

وقال الإمام أبو الْمُعِينِ النسفي: «ومعنى ذلك أنَّ الاستطاعة التي حصل بها الإيمان صلحت له، ولا تصلح للكفر إذا اقترنت بالإيمان، ولكنها لو اقترنت بالكفر بدلًا عن اقترانها بالإيمان لصلحت له بدلًا من صلاحها للإيمان». اهـ، «تبصرة الأدلة».

فمعنى قولنا: «على سبيل البدل»، أي: أنها تصلح لأحد الضدّين من الفعل لكن لا بعينه، فإن اختار العبد المعصية صلحت الاستطاعة للمعصية ولم تصلح لأن يفعل بها الطاعة، وإن اختار الطاعة صلحت للطاعة ولم تصلح للمعصية، ثم القدرة الحقيقية وإن صلحت للضدين لكنها لا توجب الفعل بل تصلح للفعل والترك.



وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللهِ وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ...

«أَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللهِ تَعَالَى ، وَكَسْبٌ لِلْعِبَادِ»

(وَ) نقول معتقدين: (أَفْعَالُ الْعِبَادِ) جميعها من الحركة والسكون (خَلْقُ اللَّهِ) بإيجادها من العدم إلىٰ الوجود بعلمه ، ومشيئته ، وقدره ، وقضائه (وَ) أفعال العباد (كَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ) علىٰ الحقيقة بتأثير قدرتهم واختيارهم في الاتصاف بها ، والكسب: هو صرف العبد الاستطاعة التي أحدثها الله تعالىٰ فيه وأمره أن يستعملها في طاعته ، قال الإمام أبو الليث السمرقندي: «ضَلَّ الفريقان: القدرية بإضافة صفة الله تعالىٰ إلىٰ العبد وهي خلق الأفعال ، والمجبرة بإضافة أفعاله القبيحة إلىٰ الله تعالىٰ ، تعالىٰ الله عن ذلك علوًا كبيرًا ، وتوسط أبو حنيفة وأصحابه فقالوا: الخلق فعل الله وهو إحداث الاستطاعة في العبد ، واستعمال الاستطاعة المحدثة فعل العبد حقيقة لا مجازًا فسلموا من القدرية والمجبرة» . اهـ ، «شرح الفقه الأبسط» .



وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى...

«مَطْلَبٌ فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ»

(وَ) نقول: (لَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَىٰ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ) الله تعالىٰ به، ولم يكلفهم بما لا يطيقون، قال الإمام نور الدين الصابوني: «قال أصحابنا رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: لا يجوز من الله تعالىٰ أن يكلف عباده بما لا يصح وجوده منهم خلافًا للأشعريَّة، وذلك أنَّ تكليف العاجز خارج عن الحكمة؛ كتكليف الأعمىٰ بالنظر، والمقعَدِ بالمشي، فلا ينسب إلىٰ الحكيم جَلَّ ذِكْرُهُ، وتحقيقه: أنَّ التكليف إلزام ما فيه كُلفَةٌ للفاعل؛ ابتلاءً بحيث لو فَعَلَ يُثابُ عليه، ولو امتَنَعَ يُعاقَبُ عليه، وهذا إنما يتحقق فيما يُتَصَوَّرُ وجودُه منه، لا فيما يستحيل عنه». اهـ، «البداية».

وقوله تعالىٰ خبرًا عن عباده: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦] إنما هو استعاذة من تحميل ما لا طاقة لهم به، لا من تكليفهم ذلك؛ لأن التحميل في نفسه ممكن، بأن يحمِّل الله تعالىٰ زيدًا جبلًا وإن كان علىٰ خلاف العادة، أما تكليفه بحمل هذا الجبل بحيث يأثم إن لم يحمله فمحال (وَ) هذا المعنىٰ من عدم تكليفهم ما لا يطيقون ولا يطيقون إلا ما كلفهم (هُوَ تَفْسِيرُ) قول القائل: (لَا حَوْلَ) عن المعصية (وَلَا قُوَّةَ) علىٰ الطاعة (إِلَّا بِـ) عون (اللَّهِ) تعالىٰ (نَقُولُ) في معناه: إنه (لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ) من الخلق (وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ) منهم ولا سكون (وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ) تعالىٰ (إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ) سُبْحَانَهُ (وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ) من الخلق (عَلَىٰ..

إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ.

وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ الله تَعَالَى، وَعِلْمِهِ، وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ..........................

إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ) تعالىٰ (وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا) أي: علىٰ الطاعة (إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ) جل ثناؤه، والتوفيق: هو جعل فعل العبد وقوله موافقًا لأمره ونهيه مع بقاء الاختيار.

(وَ) نقول: (كُلُّ شَيْءٍ) في الكون من حركة وسكون، وطاعة وعصيان، إنما (يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَعِلْمِهِ) القديم (وَقَضَائِهِ) أي: خلقه؛ لأن القضاء عندنا هو إحكام الفعل (وَقَدَرِهِ) أي: تحديده تعالىٰ في الأزل كل مخلوق بحده الذي يوجد عليه.

(غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ) سُبْحَانَهُ (الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا) فلا يكون في الكون إلا ما شاء (وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ) أي: تقديره (الْحِيَلَ كُلَّهَا) فلا ينفذ إلا ما قدَّره في الأزل وشاءه (يَفْعَلُ) سُبْحَانَهُ في الكون ويخلق (مَا يَشَاءُ) في الأزل؛ لأنَّ مشيئته واحدة قديمة أزلية، فيفعله (وَهُوَ) تعالىٰ (غَيْرُ ظَالِمٍ) لأحد (أَبَدًا)؛ لأنَّه تعالىٰ متصرف في خالص ملكه، والظلم إنما هو تصرف في ملك الغير، ثم الظلم محال عليه تعالىٰ؛ لأنه ثبت اتصافه بالعدل في الأزل، والظلم ضد العدل، ففي ثبوت صفة الظلم رفع صفة العدل، والقديم محال رفعه وعدمه.

(تَقَدَّسَ) جل ثناؤه وتنزه (عَنْ كُلِّ سُوءٍ) يناله (وَ) تعالىٰ عن كل (حَيْنٍ) أي: هلاك يلحقه، فكل شيء هالك إلا هو، فهو القديم الذي لا يسبقه عدم ولا يلحقه فناء وزوال؛ إذ ما ثبت له القدم استحال عليه العدم (وَتَنَزَّهَ) سُبْحَانَهُ (عَنْ كُلِّ عَيْبٍ) في وصفه (وَشَيْنٍ) في ذاته؛

﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣].

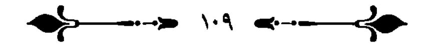
وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ، وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ، وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ.

فإنَّه تعالىٰ محال عليه غير الكمال، فله الكمال المطلق ذاتًا وصفات وأفعالًا (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ) في خالص ملكه (وَهُمْ يُسْأَلُونَ) عما كانوا يفعلون.

«مَطْلَبٌ فِي انْتِفَاعِ الْأَمْوَاتِ بِدُعَاءِ الْأَحيَاءِ»

(وَ) نقول: (فِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ) للأموات (وَصَدَقَتِهِمْ) عنهم (مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَاتِ) خلافًا للمعتزلة (وَاللهُ تَعَالَىٰ يَسْتَجِيبُ) لعباده (الدَّعَوَاتِ) كما قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، بل حتىٰ دعاء الكافر يستجاب علىٰ القول المعتمد (وَيَقْضِي) سُبْحَانَهُ لعباده (الْحَاجَاتِ، وَيَمْلِكُ) جل ثناؤه (كُلَّ شَيْءٍ) في الكون (وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ)؛ لأنَّ المملوك مقهور، والقاهر مالك غير مملوك، قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وهو سُبْحَانَهُ الغني، والغني يملك، وكل ما سواه مفتقر إليه، والفقير لا يملك؛ كما قال سُبْحَانَهُ: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].





وَلَا غِنَى عَنِ اللهِ تَعَالَى طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ الله طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ..

«مَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ تَعَالَى طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ»

(وَلَا غِنَىٰ) لشيء من الخلق (عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ)؛ لأنه قيوم السموات والأرض، والقائم علىٰ كل نفس، فالأشياء به قائمة، وبإمداده باقية كما قال تعالىٰ: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وهي جملة اسمية تقتضي الثبوت (وَمَنِ) اعتقد من الخلق أنه قد (اسْتَغْنَىٰ عَنِ اللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ) وخاب وخسر واندحر؛ لإنكاره عبوديتَه، وجحدِه فقرَه، ولتكذيبه الله في قوله: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ۝١٥﴾، فأثبت سُبْحَانَهُ الفقر للناس، وحصر الغنىٰ لذاته بقوله: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ (وَصَارَ) هذا المستغني عن الله تعالىٰ في وهمه بعد كفره (مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ) والهلاك.



وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ لَا كَـأَحَدٍ مِنَ الْوَرَىٰ.

«الْغَضَبُ وَالرِّضَا صِفَتَانِ للهِ تَعَالَى بِلَا كَيْفٍ»

(وَ) نقول معتقدين: الغضب والرضا: صفتان من صفاته تعالىٰ كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الممتحنة: ١٣]، وكما قال سُبْحَانَهُ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فـ (اللَّهُ) سُبْحَانَهُ وتعالىٰ (يَغْضَبُ) علىٰ أعدائه (وَيَرْضَىٰ) عن أوليائه، لكن رضاه وغضبه صفتان له تعالىٰ بلا كيف (لَا) أنه تعالىٰ يغضب ويرضىٰ (كَـ) غضبِ ورضا (أَحَدٍ مِنَ الْوَرَىٰ)؛ لأنه تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]، قال الإمام الأعظم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «وغضبه ورضاؤه صفتان من صفاته تعالىٰ بلا كيف». اهـ، «الفقه الأكبر».

فلمَّا كان الغضب والرضا كيفيتين من العوارض النفسانية، وهي محالة في حقه تعالىٰ؛ لأنها انفعال، وحدوث، وتغير، والباري تعالىٰ قديم لا يقوم به الحادث، وكان قد جاء النص بهما أثبتهما الإمام الأعظم حينئذ صفتين لله عز وجل؛ لثبوتهما بالقطعي من النص؛ كقوله تعالىٰ: ﴿۞لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله جل ثناؤه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الممتحنة: ١٣]، ثم فوض معناهما إلىٰ الباري تعالىٰ، ثم أوَّلهما تأويلًا إجماليًا بقوله: «بلا كيف»؛ لاستحالة الكيف عليه تعالىٰ كما هو مذهب السلف والخلف من أهل السنة والجماعة، فنفىٰ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ظاهر النص وهو الكيف، وأثبت الصفة؛ لوصف الله تعالىٰ نفسه بهما.

وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَلَا نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ............

«حُبُّ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ دِينٌ ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ»

(وَ) نقول معتقدين: (نُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) كلهم بلا استثناء؛ لأنه أضاف الجمع إلىٰ الضمير فيعمهم (وَلَا نُفْرِطُ) ولا نغالي (فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ) كائنًا من كان؛ لأنَّ كلمة: «أَحَدٍ» نكرة في سياق النفي، وهو من أدوات العموم، فلا نفرط إفراط الروافض، ولا نغالي مغالاة النواصب (وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ) أي: من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقوله: «مِنْ أَحَدٍ» نكرة في سياق النفي فتعم الصحابة كلهم، فلا نتبرأ من أيٍّ منهم (وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَ) نبغض مَنْ (بِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ) وأدب، وإجلال، وترضٍّ عنهم، قال رسول الله ﷺ: «لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ». رواه الشيخان.

وَقَالَ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصحَابِي، لَعَنَ اللهُ مَن سَبَّ أَصحَابِي». رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح غير علي بن سهل وهو ثقة. اهـ، «مجمع الزوائد».

والمراد بقوله: «أصحابي» جميعهم؛ لأنَّه جمع أضيف إلىٰ الضمير فيعم الصحابة كلهم، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ اختَارَ أَصحَابِي عَلَىٰ العَالَمِينَ سِوَىٰ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، وَاختَار لِي مِن أَصحَابِي أَربَعَةً، أَبَا بَكرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثمَانَ، وَعَلِيًّا رَحِمَهُمُ اللهُ، فَجَعَلَهُم أَصحَابِي، وَقَالَ: وَفي كُلِّهِمْ خيرٌ». الحديث، رواه البزار ورجاله ثقات، وكفىٰ بهذا شهادة من الصادق المصدوق لهم.

وَحُبُّهُمْ دِينٌ، وَإِيمَانٌ، وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ، وَنِفَاقٌ، وَطُغْيَان..........................

وقال ﷺ: «طُوبَىٰ لِمَنْ رَآنِي، وَطُوبَىٰ لِمَنْ رَأَىٰ مَنْ رَآنِي، طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ». رواه الطبراني ورجاله ثقات، وبقية ثقة قد صرح بالسماع.

وَقَالَ ﷺ: «لَا تَزَالُونَ بِخَيْرٍ مَادَامَ فِيكُم مَنْ رَآنِي وَصَاحَبَنِي». رواه الطبراني من طرق رجال أحدها رجال الصحيح.

وقال ﷺ: «أَكْرِمُوا أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». رواه الشافعي في: «مسنده»، وأبو داود الطيالسي، وأبو يعلىٰ، بسند صحيح.

(وَ) نقول معتقدين: (حُبُّهُمْ) في الله تعالىٰ (دِينٌ، وَإِيمَانٌ، وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ، وَنِفَاقٌ، وَطُغْيَانٌ) قال الزهري: سألتُ سعيد بن المسيب عن أصحاب رسول الله ﷺ فقال: اسمع يا زهري: «من مات محبًا لأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وشهد للعشرة بالجنة، وترحم علىٰ معاوية، كان حقيقًا علىٰ الله أن لا يناقشه الحساب». اهـ.

وسئل عبد الله بن المبارك عن معاوية فقال: «ما أقول في رجل قال رسول الله ﷺ: سمع الله لمن حمده، فقال خلفه: ربنا ولك الحمد، فقيل له: أيما أفضل هو أم عمر بن عبد العزيز؟ فقال: لتراب في منخري معاوية مع رسول الله ﷺ خير وأفضل من عمر بن عبد العزيز». اهـ.

وسئل المعافىٰ بن عمران: أيما أفضل معاوية أم عمر بن عبد العزيز؟ فغضب، وقال للسائل: «تجعل رجلًا من الصحابة مثل رجل من التابعين؟! معاوية صاحبه، وصهره، وكاتبه، وأمينه علىٰ وحيه». اهـ.

وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ تَفْضِيلًا لَهُ، وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ..

وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله -أي: أحمد بن حنبل- سئل عن رجل تنقَّص معاوية وعمرو بن العاص أيقال له: رافضي؟ فقال: «إنه لم يَجْتَرِ عليهما إلا وله خبيئة سوء، ما انتقص أحدٌ أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ إلا وله داخلة سوء». اهـ، «البداية والنهاية».

«ثُبُوتُ خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ»

(وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ تَفْضِيلًا لَهُ، وَتَقْدِيمًا عَلَىٰ جَمِيعِ الْأُمَّةِ) قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا رَأَىٰ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّءٌ، وَقَدْ رَأَىٰ الصَّحَابَةُ جَمِيعًا أَنْ يَسْتَخْلِفُوا أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي.

وقال الإمام الأعظم: «نقرُّ بأنَّ أفضل هذه الأمة بعد نبينا ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [الواقعة: ١٠ - ١٢]، وكل من كان أسبق فهو أفضل». اهـ، «الوصية».

وقال أيضًا: «وأفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق». اهـ، «الفقه الأكبر».

وقد أجمع الصحابة وأهل السنة علىٰ ذلك، وهو المراد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله تعالىٰ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧﴾ [الليل: ١٧]، قال الإمام البغوي، وابن الجوزي:

«يعني أبا بكر الصديق في قول جميع المفسرين». اهـ، «تفسير البغوي، وزاد المسير».

وقال تعالىٰ في حقه: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، فقد قال ﷺ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، ولم يقل: إن الله معي.

ولما سأل عمرو بن العاص النبيَّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ»، فَقُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ فَقَالَ: «أَبُوهَا»، قُلتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ». رواه البخاري، ومسلم.

وقال سيدنا عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لسيدنا أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «فَأَنتَ سَيِّدُنَا، وَخَيرُنَا، وَأَحَبُّنَا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ». رواه البخاري.

وقال الفاروق في رواية أخرىٰ: «أَبُو بَكرٍ سَيِّدُنَا، وَخَيرُنَا، وَأَحَبُّنَا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ». رواه الترمذي، وقال: صحيح غريب.

وعن محمد بن الحنفية قال: قُلْتُ لِأَبِي -أَي: عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ-: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: «أَبُو بَكْرٍ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ عُمَرُ»، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ: عُثْمَانُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ قَالَ: «مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وقال عبد الله بن عمر: «كُنَّا في زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَانَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَترُكُ أَصحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ». رواه البخاري. وقد أجمع أهل السنة علىٰ أن رابعهم هو سيدنا علي كرم الله تعالىٰ وجهه.

ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...

«ثُبُوتُ خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ»

(ثُمَّ) نثبت الخلافة والفضل بعد أبي بكر الصديق (لِـ) الفاروق (عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وقد ثبتت خلافته بنص الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبالإجماع.

وهو الذي قال فيه ﷺ: «لَو كَانَ بَعدِي نَبِيٌّ لكانَ عُمَرَ». رواه الترمذي وحسَّنه، وأحمد، والحاكم، وصححه.

وعن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسلَامَ بِأَحَبِّ هَذَينِ الرَّجُلَينِ إِلَيكَ: بِأَبِي جَهلٍ، أَو بِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ»، قَالَ: وَكَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَيهِ عُمَرُ. رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

وقال ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ مِن أَهلِ عِلِّيِّينَ يُشْرِفُ عَلَى أَهلِ الجَنَّةِ كَأَنَّهُ كَوكَبٌ دُرِّيٌّ، وَإِنَّ أَبَا بَكرٍ وَعُمَرَ مِنهُمَا وَأَنعِمَا». رواه الطبراني قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير سلم بن قتيبة وهو ثقة. اهـ، «مجمع الزوائد».

وقال ﷺ: «اُثْبُتْ أُحُدُ، فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَوْ شَهِيدَانِ». رواه البخاري.

وقال ﷺ: «قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الأُمَمِ قَبْلَكُم مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُم أَحَدٌ فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهُم». رواه الشيخان.

وقال ﷺ: «إِنَّ اللهَ جَعَلَ الحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلبِهِ». رواه ابن ماجه، وأحمد، وابن حبان، والبزار، قال الهيثمي: رجال البزار رجال الصحيح غير الجهم بن أبي الجهم وهو ثقة. اهـ، «مجمع الزوائد».

وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَازِلْنَا أَعِزَّةً مُنْذُ أَسْلَمَ عُمَرُ». رواه البخاري.

وقال له ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند وفاته: «لَقَدْ صَحِبْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَحْسَنتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ أَبَا بَكْرٍ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ». رواه البخاري.

وقال الفاروق عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَافَقتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ؛ فِي مَقَامِ إِبرَاهِيمَ وَفِي الحِجَابِ وَفِي أَسَارَىٰ بَدرٍ». رواه الشيخان.

وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَو أَنَّ عِلمَ عُمَرَ وُضِعَ فِي كِفَّةِ المِيزَانِ وَوُضِعَ عِلمُ أَهلِ الأَرضِ فِي كِفَّةٍ لَرَجَحَ عِلمُهُ بِعِلمِهِم».

وَقَالَ أيضًا: «إِنِّي لَأَحسَبُ تِسعَةَ أَعشَارِ العِلمِ ذَهَبَ يَومَ مَاتَ عُمَرُ». رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير أسد بن موسىٰ وهو ثقة. اهـ، «مجمع الزوائد».



ثُمَّ لِعُثْمَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ...

«ثُبُوتُ خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ»

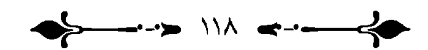
(ثُمَّ) تثبت الخلافة والفضل بعد الفاروق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (لِـ) ذي النورين (عُثْمَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ) الشهيد صائمًا، العابد الحيي، القانت، وصهر النبي ﷺ، ومن تستحيي منه الملائكة، المصلي إلىٰ القبلتين، ومجهز جيش العسرة، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة المهاجرين الهجرتين، كان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يحيي الليل بركعة.

قيل للمهلب بن صفوان: لِمَ قِيلَ لِعُثمَانَ: ذُو النُّورَينِ؟ فَقَالَ: «لِأَنَّا لَا نَعلَمُ أَحَدًا أَرسَلَ سِترًا عَلَىٰ بِنتَي نَبِيٍّ غَيرَهُ». اهـ، وَقَالَ حُسَينٌ الجُعفِيُّ: «لَم يَجمَعْ بَينَ ابنَتَي نَبِيٍّ مُنذُ خَلَقَ اللهُ آدَمَ إِلَىٰ أَن تَقُومَ السَّاعَةُ غَيرُ عُثْمَانَ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ ذَا النُّورَينِ». اهـ.

وقال فيه النبي ﷺ حين تصدق بألف دينار لجيش العسرة: «مَا ضَرَّ ابْنَ عَفَّانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ اليَوْمِ» مَرَّتَينِ، رواه الترمذي، وقال: حسن غريب.

ولد في مكة بعد عام الفيل بست سنين، فهو أصغر من رسول الله ﷺ بنحو خمس سنين، ومات شهيدًا سعيدًا يوم الجمعة وهو ابن تسعين سنة وهو يقرأ القرآن، وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة إلا عشرة أيام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأرضاه.





ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ..

«ثُبُوتُ خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ»

(ثُمَّ) نثبت الخلافة والفضل بعد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لِـ) أمير المؤمنين، ويعسوب المسلمين، وختن رسول الله ﷺ أبي الحسن (عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) المرتضىٰ الهاشمي، الشهيد، السعيد، المغوار، وابن عم النبي ﷺ وصهره الكرار، أبو السبطين، والريحانتين: الحسن والحسين، أمير المؤمنين، ورابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين، كرم الله تعالىٰ وجهه، وهو الذي قال فيه النبي ﷺ: «عَلِيٌّ مِنِّي وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ». رواه الترمذي وقال: حديث حسن غريب صحيح.

وقال له ﷺ: «لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ». رواه النسائي، والترمذي، وقال: حسن صحيح.

وقال ﷺ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ، أَوْ لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ، غَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ»، فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيٍّ وَمَا نَرْجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّايَةَ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ». رواه البخاري.

وقال ﷺ له: «أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ، مِنْ مُوسَىٰ». رواه البخاري، ورواه الترمذي بلفظ: «أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ إِلَّا أَنَّهُ لَا نُبُوَّةَ بَعْدِي». قال الترمذي: حسن صحيح غريب.

وقال فيه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُ رَاضٍ». ذكره البخاري معلقًا بصيغة الجزم، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه.

وَهُم الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ.

وَإِنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ وَهُمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ..

(وَهُم) أي: هؤلاء المذكورون هم (الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ) الذين أمر النبي ﷺ بالاقتداء بهم بقوله: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ». رواه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

«الشَّهَادَةُ لِلْعَشَرَةِ الْمُبَشَّرِينَ بِالْجَنَّةِ»

(وَ) نقول: (إِنَّ الْعَشَرَةَ) من الصحابة (الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَىٰ مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) **بذلك** (وَقَوْلُهُ) ﷺ (الْحَقُّ) وشهد له الحق تعالىٰ بقوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] (وَ) العشرة المبشرون بالجنة (هُمْ) الخلفاء الأربعة الراشدون (أَبُو بَكْرٍ) الصديق (وَعُمَرُ) الفاروق (وَعُثْمَانُ) ذو النورين (وعَلِيٌّ) الكرَّار (وَطَلْحَةُ) بن عبيد الله، وقد وقىٰ رسول الله بيده يوم أحد فشلت أصبعاه، وحمل النبي ﷺ علىٰ ظهره؛ ليصعد إلىٰ الصخرة فقال ﷺ: «أَوْجَبَ طَلْحَةُ». رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، ورواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي (وَالزُّبَيْرُ) بن العوَّام، وهو ابن عمة النبي ﷺ صفية بنت عبد المطلب والذي قال فيه ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ». رواه البخاري، ومسلم (وَسَعْدٌ) بن أبي وقَّاص، وهو الذي فداه رسول الله ﷺ بوالديه يوم أحد، قال أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُفَدِّي أَحَدًا بِأَبَوَيْهِ إِلَّا لِسَعْدٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ: «ارْمِ سَعْدُ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي». رواه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.



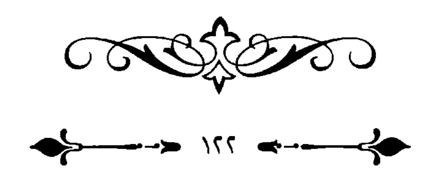
وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عبيدة بْنُ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ.

(وَسَعِيدٌ) بن زيد بن عمرو بن نُفَيْلٍ (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) وهو ممن هاجر الهجرتين (وَأَبُو عبيدة بْنُ الْجَرَّاحِ، وَ) أبو عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (هُوَ) من شهد له النبي ﷺ أنه (أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ) فقال ﷺ: «لَأَبْعَثَنَّ مَعَكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ»، فَاسْتَشْرَفَ لَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «قُمْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الجَرَّاحِ» فَلَمَّا قَامَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ». رواه البخاري (رَضِيَ اللَّهُ) تعالى (عَنْهم أَجْمَعِينَ).

«بَرَاءَةُ مَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي الصَّحَابَةِ وَأُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ النِّفَاقِ»

(وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي) جميع (أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) الأكرمين، الذين قال فيهم الله تعالى: ﴿لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [التحريم: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠] (وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ) أمهات المؤمنين (مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ) وعترته (الْمُقَدَّسِينَ) المطهَّرين (مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ).



وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِـالْجَمِيلِ وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ.

وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ...

«حُسْنُ الثَّنَاءِ عَلَى التَّابِعِينَ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ»

(وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ) الصالح (مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ) من الفقهاء المجتهدين (أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِـ) القول (الْجَمِيلِ) والثناء الحسن (وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَىٰ غَيْرِ) سواء (السَّبِيلِ).

«لَا يُفَضَّلُ وَلِيٌّ مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَى نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ»

(وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)؛ لأنَّ الولي تابع للنبي، والتابع لا يكون أعلىٰ من المتبوع، ولولا اتباع الولي للنبي لما وصل الولي إلىٰ درجة الولاية، ثم النبي معصوم، والولي ليس بمعصوم، والنبي مأمون الخاتمة، والولي بخلافه، والنبي يوحىٰ إليه ويؤمر بالتبليغ بخلاف الولي (وَ) لكن (نَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ).

«كَرَامَاتُ الأَوْلِيَاءِ»

(وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ) أي: كرامات الأولياء، والكرامة لغة: من الإكرام، وهي شرعًا: أمر خارق للعادة يظهره الله تعالىٰ علىٰ يد ولي غير مقرون بدعوة النبوة، قال العلامة التفتازاني: «الولي هو العارف بالله تعالىٰ وصفاته بحسب ما يمكن، المواظب علىٰ الطاعات، المجتنب عن المعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات». اهـ، «شرح العقائد».

وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ..

«مَطْلَبٌ فِي خَوَارِقِ الْعَادَاتِ»

ثم خوارق العادات أنواع سبعة: إرهاص، ومعجزة، وإهانة، وكرامة، ومعونة، واستدراج، وسحر، فإن كان صدور الخارق علىٰ يد من ادعىٰ النبوة: فإن كان قبل بعثته فهو إرهاص، وإن كان بعد البعثة فهو معجزة، لكن بشرط أن يكون موافقًا لما ادعاه من كونه رسولًا من عند الله تعالىٰ.

وإن لم يكن موافقًا بل مخالفًا فهو إهانة وتكذيب له، وإن لم يكن مدعيًا للنبوة: فإن كان تابعًا لنبي زمانه: فإن كان وليًا فهو كرامة، وإن كان من عامة المؤمنين فهو معونة، وإن لم يكن تابعًا لنبي زمانه بل كان راهبًا مرتاضًا فهو استدراج؛ لأنَّ الله تعالىٰ لا يضيع أجر العاملين، وإن كان صدر من نفس شريرة خبيثة بمباشرة أعمال تحصل بالتعليم والتعلم فهو سحر، والصحيح أنَّ السحر ليس من خوارق العادات؛ لأنه يحصل بالآلات والكسب والتعلم (وَ) ونؤمن بما (صَحَّ) مجيؤه من كراماتهم (عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ) عنهم.



وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ..

«الْإِيمَانُ بِشَرَائِطِ السَّاعَةِ»

(وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ) أي: علامات (السَّاعَةِ مِنْ خُرُوجِ) المسيح (الدَّجَّالِ، وَ) نؤمن بـ (نُزُولِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ) الذي أجمعت علىٰ نزوله الأمة، وتواترت به الأحاديث عن الأئمة، ولم يخالف فيه إلا من ضلَّ فكره، وهزل رأيه، وضاق عقله عن قدرة الله تعالىٰ؛ كالفلاسفة، وشرذمة لا يؤبه بهم من المعتزلة، ومن لف لفهم ممن شردوا عن سبيل الحق وتاهوا.

أما الإجماع فقال الإمام ابن عطية: «وأجمعت الأمة علىٰ ما تضمنه الحديث المتواتر من أن عيسىٰ في السماء حي، وأنه ينزل في آخر الزمان». اهـ، «المحرر الوجيز».

وقال العلامة السفَّاريني: «قد أجمعت الأمة علىٰ نزول عيسىٰ ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولم يخالف فيه أحد من أهل الشريعة، وإنما أنكر ذلك الفلاسفة والملاحدة ممن لا يعتد بخلافه». اهـ، «لوامع الأنوار البهية».

وقال الإمام أبو حيان: «وأجمعت الأمة علىٰ أن عيسىٰ حي في السماء وسينزل إلىٰ الأرض». اهـ، «النهر الماد».

وقال الإمام الكوثري: «واستمرت الأمة خلفًا عن سلف علىٰ الأخذ بها». اهـ، «نظرة عابرة».

وقال العلامة الآلوسي: «ولا يقدح في ذلك ما أجمعت الأمة عليه.. من نزول عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ آخر الزمان». اهـ، «روح المعاني»، وكذا قاله العلامة

محمد شفيع الديوبندي في مقدمة: «التصريح بما تواتر في نزول المسيح».

وأما تواتر الأخبار بنزوله فقد صرح بتواترها الإمام الطبري في: «تفسيره»، والإمام ابن عطية، والحافظ ابن كثير، والإمام أبو الوليد بن رشد، والسفاريني، والشوكاني، والعلامة المحدث السيد محمد جعفر الكتاني، والإمام الكوثري، والعلامة محمد شفيع الديوبندي، والإمام الحافظ الكشميري، وألَّف فيه كتاب: «التصريح بما تواتر في نزول المسيح»، وكذا غيرهم.

وقال الإمام النووي: «فيه الأحاديث المشهورة». اهـ، «شرح صحيح مسلم».

وقال الحافظ ابن عبد البر: «والآثار في نزول عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وحَجِّهِ البيتَ، وطوافِه، ثابتة عن النبي ﷺ». اهـ، «التمهيد».

وقال القاضي عياض: «نزول عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وقتله الدجال، حق وصحيح عند أهل السنة؛ للأحاديث الصحيحة في ذلك، وليس في العقل، ولا في الشرع، ما يبطله، فوجب إثباته، وأنكر ذلك بعض المعتزلة، والجهمية». اهـ، «إكمال المعلم».

هذا، وقد ذكر نزوله في القرآن في خمسة مواضع:

الأوّل: في قوله تعالىٰ: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [آل عمران: ٤٦].

ومعلوم أنَّ سيدنا عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إنما رفع قبل الكهولة وكان عمره ثلاثين عامًا وستة أشهر.

الثاني: في قوله سُبْحَانَهُ: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [المائدة: ١١٠].

قال ابن زيد: «قد كلمهم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في المهد، وسيكلمهم إذا قتل الدجال وهو يومئذ كهلٌ». اهـ، «تفسير الطبري».

الثالث: في قوله جل ثناؤه: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء: ١٥٩].

والضمير في: «بِهِ» يرجع إلىٰ عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ كما جزم به ابن عباس ترجمان القرآن -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-، رواه عنه الطبري بسند صحيح كما في: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر، وبه فسره أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كما في الصحيحين، ومثله قول الحسن البصري -رَحِمَهُٱللَّهُتَعَالَىٰ- حيث قال: والله إنَّه الآنَ لَحَيٌّ، ولكن إذا نزل آمنوا به، ونقله الطبري عن أكثر أهل العلم ورجحه. اهـ، «تفسير الطبري».

الرابع: في قوله جل ثناؤه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِ ۚ هَـٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [الزخرف: ٦١] قُرِئَ: «لَعَلَمٌ» بِفَتحِ اللَّامِ وهي قراءة ابن عباس، وأبي رزين، وأبي عبد الرحمن، وقتادة، وحميد، وابن محيصن.

قال رسول الله ﷺ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾، قَالَ: «خُرُوجُ عِيسَىٰ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رواه الحاكم، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

وقال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في تفسيرها: «خُرُوْجُ عِيْسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رواه أحمد، وابن حبان، والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي.

وقال الحسن البصري في تفسير هذه الآية: «نُزُوْلُ عَيْسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ». اهـ، ومثله عن قتادة، وابن زيد، وغيرهما. اهـ، «تفسير الطبري».

الخامس: في قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ﴾ [محمد: ٤]، قال أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: « يُوشِكُ مَنْ عَاشَ مِنْكُمْ أَنْ يَرَىٰ عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ إِمَامًا مَهْدِيًّا، وَحَكَمًا عَدْلًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ، وَ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ﴾

[محمد: ٤]». رواه البيهقي في «المعرفة»، ورواه عن عائشة أيضًا، وقال مجاهد: يَعْنِي: «نُزُولَ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وبه قال سعيد بن جبير.

فينزل عَلَيْهِ السَّلَامُ من السماء الثانية كما ثبت في الصحيح إلىٰ باب شرقي دمشق عند المنارة البيضاء، وقد حققناه مفصلًا في كتابنا: «البدر الأنور شرح الفقه الأكبر»، قال رسول الله ﷺ: «فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ». رواه مسلم.

وكذا يجب الإيمان بظهور المهدي المنتظر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد جاءت فيه الأحاديث الكثيرة الصحيحة والحسنة.

قال الحافظ العقيلي: «وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد». اهـ، «الضعفاء الكبير».

وقال الحافظ البيهقي: «والأحاديث في التنصيص علىٰ خروج المهدي أصح إسنادًا». اهـ، «تهذيب الكمال».

بل نص العلماء علىٰ تواتر الأخبار الواردة في خروجه، فقال الحافظ الآبري: «قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفىٰ ﷺ - يعني في المهدي- وأنه من أهل بيت النبي ﷺ». اهـ، «مناقب الشافعي».

وذكره الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» مقرًا له، وكذا الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»، وغيرهما.

ومن تلك الأحاديث قوله ﷺ: «لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّىٰ يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي». رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح.

ومنها قوله ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ تَمْتَلِئَ الْأَرْضُ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا قَالَ: «ثُمَّ يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ عِتْرَتِي -أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي- مَنْ يَمْلَؤُهَا قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ

ظُلْمًا وَعُدْوَانًا». رواه الإمام أحمد بإسناد صحيح.

ومنها قوله ﷺ: «يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ مَوْتِ خَلِيفَةٍ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فَيَأْتِي مَكَّةَ، فَيَسْتَخْرِجُهُ النَّاسُ مِنْ بَيْتِهِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، فَيُجَهَّزُ إِلَيْهِ جَيْشٌ مِنَ الشَّام حَتَّىٰ إِذَا كَانُوا بِالْبَيْدَاءِ خُسِفَ بِهِمْ، فَيَأْتِيهِ عَصَائِبُ الْعِرَاقِ، وَأَبْدَالُ الشَّامِ، وَيَنْشَأُ رَجُلٌ بِالشَّامِ، أَخْوَالُهُ مِنْ كَلْبٍ، فَيُجَهَّزُ إِلَيْهِ جَيْشٌ، فَيَهْزِمُهُمُ اللَّهُ، فَتَكُونُ الدَّائِرَةُ عَلَيْهِمْ، فَذَلِكَ يَوْمُ كَلْبٍ، الْخَائِبُ مَنْ خَابَ مِنْ غَنِيمَةِ كَلْبٍ، فَيَسْتَفْتِحُ الْكُنُوزَ، وَيُقَسِّمُ الْأَمْوَالَ، وَيُلْقِي الْإِسْلَامُ بِجِرَانِهِ إِلَىٰ الْأَرْضِ، فَيَعِيشُونَ بِذَلِكَ سَبْعَ سِنِينَ، أَوْ قَالَ: تِسْعَ». رواه الطبراني في: «الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح كما في «مجمع الزوائد».

ومنها قوله ﷺ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَلِيفَةٌ يَحْثُو الْمَالَ فِي النَّاسِ حَثْيًا لَا يَعُدُّهُ عَدًّا، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَعُودُنَّ». رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح.



وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

(وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا) كما قال ﷺ: «لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا رَآهَا النَّاسُ آمَنَ مَنْ عَلَيْهَا، فَذَاكَ حِينَ: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾». رواه البخاري.

وعن أبي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمًا: «أَتَدْرُونَ أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ تَجْرِي حَتَّىٰ تَنْتَهِيَ إِلَىٰ مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُّ سَاجِدَةً، فَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّىٰ يُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَرْجِعُ فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَطْلِعِهَا، ثُمَّ تَجْرِي حَتَّىٰ تَنْتَهِيَ إِلَىٰ مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُّ سَاجِدَةً، وَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّىٰ يُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَرْجِعُ فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَطْلِعِهَا، ثُمَّ تَجْرِي لَا يَسْتَنْكِرُ النَّاسَ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّىٰ تَنْتَهِيَ إِلَىٰ مُسْتَقَرِّهَا ذَاكَ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَيُقَالُ لَهَا: ارْتَفِعِي أَصْبِحِي طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِكِ، فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِهَا»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَتَدْرُونَ مَتَىٰ ذَاكُمْ؟ ذَاكَ حِينَ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]». رواه البخاري ومسلم.

وقال ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». رواه مسلم.

(وَ) نؤمن بـ (خُرُوجِ دَابَّةِ الأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا) كما قال ﷺ فيما يرويه عن تميم الداري: «فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ، لَا يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ، مِنْ كَثْرَةِ الشَّعَرِ، فَقَالُوا: وَيْلَكِ مَا أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ». رواه مسلم.

وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا، وَلَا عَرَّافًا..

وقال ﷺ: «ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْنَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدَّجَّالُ، وَدَابَّةُ الْأَرْضِ». رواه مسلم.

وقال ﷺ: «إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَكُونُ حَتَّىٰ تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَالدُّخَانُ، وَالدَّجَّالُ، وَدَابَّةُ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قُعْرَةِ عَدَنٍ تَرْحَلُ النَّاسَ». رواه مسلم، ثم قال: وقَالَ أَحَدُهُمَا فِي الْعَاشِرَةِ: نُزُولُ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ ﷺ.

«لَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا»

(وَ) نقول معتقدين: إننا (لَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا، وَلَا عَرَّافًا) قال الإمام الخطابي: «والفرق بين الكاهن والعراف أنَّ الكاهن إنما يتعاطىٰ الخبر عن الكوائن في مستقبل الزمان ويدعي معرفة الأسرار، والعرَّاف: هو الذي يتعاطىٰ معرفة الشيء المسروق، ومكان الضالة ونحوهما من الأمور». اهـ، «معالم السنن».

قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطُيِّرَ لَهُ، أَوْ تَكَهَّنَ أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ، وَمَنْ عَقَدَ عُقْدَةً، أَوْ قَالَ: مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً، وَمَنْ أَتَىٰ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ». رواه البزار، قال الحافظ الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح خلا إسحاق بن الربيع وهو ثقة. اهـ، «مجمع الزوائد».

وعن الصديقة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَاسٌ عَنِ الكُهَّانِ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَا أَحْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونُ حَقًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ، يَخْطَفُهَا مِنَ الجِنِّيِّ، فَيَقُرُّهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ، فَيَخْلِطُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ». رواه البخاري، وقال ﷺ: «فَلَا تَأْتُوا الْكُهَّانَ». رواه مسلم.



وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ، وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا..

«لَا نُصَدِّقُ مَنْ خَالَفَ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَالإِجْمَاعَ»

(وَلَا) نصدق (مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ، وَنَرَىٰ الْجَمَاعَةَ) أي: ما عليه جماعة الصحابة والتابعين، وإجماع المسلمين (حَقًّا وَصَوَابًا) قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا رَأَىٰ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّءٌ». رواه أحمد، والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي، وهو موقوف له حكم المرفوع؛ لأنه لا مدخل للعقل في إدراكه؛ إذ هو أمر غيبي.

(وَ) نرىٰ (الْفُرْقَةَ) فيما بين المسلمين (زَيْغًا) عن سبيل الحق (وَ) ضلالًا يستوجب (عَذَابًا) كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، إِلَّا بِإِحْدَىٰ ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ». رواه البخاري ومسلم.

وقال رسول الله ﷺ: «وَأَنَا آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ اللَّهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ، السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ وَالجِهَادُ وَالهِجْرَةُ وَالجَمَاعَةُ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ، وَمَنْ ادَّعَىٰ دَعْوَىٰ الجَاهِلِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ جُثَا جَهَنَّمَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ صَلَّىٰ وَصَامَ؟ قَالَ: «وَإِنْ صَلَّىٰ وَصَامَ، فَادْعُوا بِدَعْوَىٰ اللَّهِ الَّذِي سَمَّاكُمُ المُسْلِمِينَ المُؤْمِنِينَ، عِبَادَ اللَّهِ». رواه الترمذي، وقال:

هذا حديث حسن صحيح.

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ». رواه أبو داود، وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَىٰ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». رواه البخاري ومسلم.

وقال ﷺ: «مَنْ نَزَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، أَوْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةَ الْجَاهِلِيَّةِ». رواه أحمد، وإسناده صحيح.

وقال ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِتَقْوَىٰ اللَّهِ، وَلُزُومِ جَمَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ لَنْ يَجْمَعَ جَمَاعَةَ مُحَمَّدٍ عَلَىٰ ضَلَالَةٍ، وَإِنَّ دَيْنَ اللَّهِ وَاحِدٌ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّلَوُّنَ فِي دَيْنِ اللَّهِ، وَعَلَيْكُمْ بِتَقْوَىٰ اللَّهِ وَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَسْتَرِيحَ بَرٌّ وَيُسْتَرَاحُ مِنْ فَاجِرٍ». رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي.

وقال ﷺ: «سِتَّةٌ لَعَنْتُهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٍ: الْمُكَذِّبُ بِقَدْرِ اللَّهِ، وَالزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَالْمُتَسَلِّطُ بِالْجَبَرُوتِ يُذِلُّ مَنْ أَعَزَّ اللَّهُ، وَيُعِزُّ مَنْ أَذَلَّ اللَّهُ، وَالْمُسْتَحِلُّ لِحُرَمِ اللَّهِ، وَالْمُسْتَحِلُّ مِنْ عِتْرَتِي مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَالتَّارِكُ لِسُنَّتِي». رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي.



وَدِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] ، **وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾** [المائدة: ٣] ، **وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالْإِيَاسِ.**

«دِينُ اللهِ تَعَالَى وَاحِدٌ»

(وَ) نقول معتقدين: (دِينُ اللَّهِ) تعالىٰ (فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ) كما قال ﷺ: «وَإِنَّ دَيْنَ اللَّهِ وَاحِدٌ». رواه الحاكم وقد سبق ذكره (وَ) دين الله تعالىٰ (هُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] ، وَهُوَ) أي: دين الإسلام سبيل وسط (بَيْنَ الْغُلُوِّ) وهو مجاوزة الحد (وَالتَّقْصِيرِ) وهو النزول عن الحد، قال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ». رواه ابن ماجه، وأحمد بإسناد صحيح (وَ) هو (بَيْنَ التَّشْبِيهِ) للخالق بخلقه؛ فإنَّ المشبهة اعتقدوا أن الله تعالىٰ في مكان فوق العرش، وأنه في جهة العلو الحسي، بل اعتقدوا أنه محدود من جهاته الست، فشبهوه بخلقه وخابوا، وضلوا، وأضلوا ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الزخرف: ٨٢] (وَ) بين (التَّعْطِيلِ) بنفي صفات الكمال، ونعوت الجلال والجمال، الواجبة للملك المتعال، بل نثبت ما وصف الله تعالىٰ به نفسه من صفات الكمال ونعوت الجلال لكن بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تعطيل (وَ) هو أيضًا (بَيْنَ الْجَبْرِ) حيث نفىٰ المجبرة من المبتدعة أفعال العباد، وجعلوا العبد خالقًا أفعاله الاختيارية، بل نقول: الله خالق كل شيء، وإنما للعبد كسبه والاتصاف به (وَ) هو (بَيْنَ الأَمْنِ) من عقاب الله ومكره (وَالْإِيَاسِ) من رحمته وعفوه، فيكون العبد بين الخوف والرجاء،

والرغب والرهب، قال تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ۝٩٩﴾ [الأعراف: ٩٩]، وقال جل ثناؤه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨٧﴾ [يوسف: ٨٧]، ولأنَّ في الميل إلى أحد الجانبين خروجًا عن سواء السبيل، وإنا أمة وسط لا إفراط ولا تفريط.



فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بَرَاءٌ إلى الله مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ الله تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلِ الْمُشَبِّهَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ.

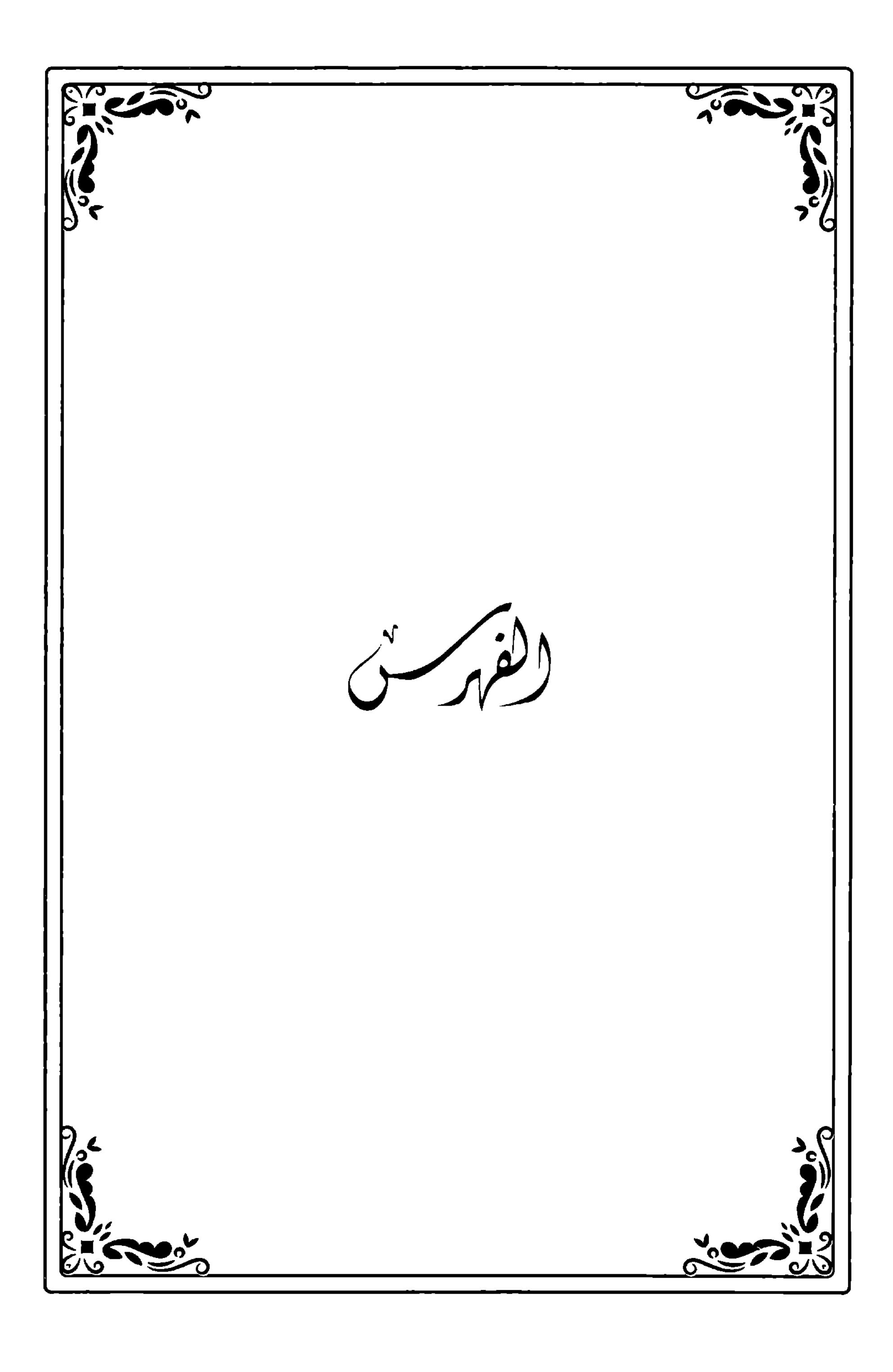
(فَهَذَا) الذي ذكرناه لك وبيناه هو (دِينُنَا) الذي ندين الله تعالىٰ به (وَاعْتِقَادُنَا) الذي نلقىٰ الله تعالىٰ عليه، ونعتقده (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) علىٰ السواء.

(وَ) نقول: (نَحْنُ بَرَاءٌ إلىٰ الله مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ) آنفًا (وَبَيَّنَّاهُ) سابقًا (وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَىٰ الْإِيمَانِ) حتىٰ نلقاه (وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ) عن طريق الحق والهدىٰ (وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ) عن سبيل السنة والجماعة (وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ) الضالة المضلة (مِثْلِ) مذهب (الْمُشَبِّهَةِ) للقديم سُبْحَانَهُ بالحادث، وللكامل بالناقص (وَالْمُعْتَزِلَةِ) الذين قدموا استحسان خالص العقول علىٰ حسن جلي النقول بفهم العقول (وَ) مثل (الْجَهْمِيَّةِ) أتباع جهم بن صفوان، وهم فرقة ضالة مبتدعة كانت في خراسان، ومن قولهم أنَّ علم الله تعالىٰ حادث، وأنَّه تعالىٰ لا يعلم ما يكون حتىٰ يكون، وأنَّ كلامه تعالىٰ حادث، وأنَّه لا اختيار لشيء من الحيوانات، بل هم مضطرون لا استطاعة لهم، وإنما تنسب أفعالهم إليهم علىٰ سبيل المجاز، وأنَّ الجنة والنار تفنيان ويفنىٰ أهلهما، إلىٰ غير ذلك من البدع والضلالات (وَ) ومثل (الْجَبْرِيَّةِ) القائلين بأنَّ العبد مجبور غير مختار في أفعاله الاختيارية (وَ) مثل (الْقَدَرِيَّةِ) المعتزلة الذين قالوا: لا قدر (وَغَيْرِهِمْ) من المبتدعة من سائر الفرق (مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَحَالَفُوا) البدعة، وركبوا (الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ).

وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ، وَالتَّوْفِيقُ.

(وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ) عن الهدىٰ (وَأَرْدِيَاءُ) في مهاوي الرَّدَىٰ (وَبِاللَّهِ) تعالىٰ (الْعِصْمَةُ، وَالتَّوْفِيقُ) إلىٰ التُّقَىٰ، وسبيل الهدىٰ.





الفهرس

الفهرس